

التجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي

الدكتور أحمد جامع
استاذ الاقتصاد المساعد
كلية الحقوق - جامعة عين شمس

(١)

تمهيد :

يتعين منذ البداية التنبيه الى ان التجارة الخارجية موضوع هذه الدراسة هي تلك الخاصة بالاقتصاد الاشتراكي بالمعنى الفنى والكامل للكلمة ، أى الاقتصاد الذى يعرفه المجتمع بعد اتمام خلق الاسس المادية والفنية الضرورية لبناء الاشتراكية وأهمها بطبيعة الحال تملك المجتمع ككل لرؤوس الاموال الموجودة فى الاقتصاد القومى فى شكل ملكية اجتماعية او اشتراكية والغاء تملك الافراد لها . وعلى هذا فان التجارة الخارجية فى الاقتصاد السوفيتى ، بصفة خاصة ، وكذلك لاقتصاديات الديمقراطيات الشعبية هي وحدها موضوع دراستنا الحالية .

والاقتصاد الاشتراكي المقصود فى دراستنا هذه هو ذلك الذى يسير او يدار وفقا لاقتصاد التخطيط وليس وفقا لاقتصاد السوق ، وعلى هذا فإنه تخرج من نطاق هذه الدراسة التجارة الخارجية ليوغوسلافيا التى وان كانت دولة اشتراكية الا أنها تتبع فى تسيير اقتصادها القومى منذ عام ١٩٥٢ اقتصاد السوق الى حد كبير وليس اقتصاد التخطيط وذلك على خلاف الاتحاد السوفيتى . وباقى الدول الاشتراكية الاخرى .

ولما كانت التجارة الخارجية باعتبارها شكلا من اشكال تداول السلع هي مظهر من مظاهر الانتاج السلعى فى النظام الاقتصادى القومى ، ويستوى فى هذا أن نكون بصدد اقتصاد رأسمالى أم اقتصاد اشتراكي ، فإنه يترتب على هذا وجوب معرفة الاسس والمبادئ التى تحكم سير الاقتصاد الاشتراكي ، أى اقتصاد التخطيط الاشتراكي بمباراة اخرى ، سواء فيما يتعلق بالاقتصاد القومى ككل أم بالمشروع الاشتراكي وذلك قبل دراسة التجارة الخارجية لهذا الاقتصاد . وبدون هذه المعرفة لن يتمكن القارئ من الاستفادة من دراستنا الراهنة للتجارة الخارجية فى الاقتصاد الاشتراكي على النحو المطلوب (١) .

(١) ونحن نحيل القارئ فى هذا الشأن الى مؤلفنا فى « الاقتصاد الاشتراكي » ، دراسة نظرية تحليلية ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ . ولن نكرر هنا أية فكرة واردة فى هذا المؤلف بل سنحيل القارئ اليه كلها اقتضى الحال ذلك .

والتجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي هي في الواقع قسم واحد من موضوع شامل هو العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية الذي يتضمن فضلا عن هذا قسمين مكملين آخرين هما: العلاقات الاقتصادية ما بين الدول الاشتراكية ، والعلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والدول الاخرى سواء الرأسمالية المتقدمة ام النامية . ولما كان موضوع دراستنا الراهنة هو القسم الاول فحسب من العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية ، اى التجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي ، والذي ينصرف الى الاسس والمبادئ العامة التي يسير وفقا لها ذلك الفرع المتميز من فروع الاقتصاد القومى الاشتراكي فاننا لن نتعرض هنا الى تلك الاسس والمبادئ الخاصة التي تحكم التجارة الخارجية التي تقوم ما بين الدول الاشتراكية ، اى في داخل اطار النظام الاشتراكي العالمى ، والتي تتميز بطبيعة خاصتها وحدها وذلك منذ تأسيس « مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة » في يناير ١٩٤٩ على وجه الخصوص . وتدخّل دراسة تلك الاسس والمبادئ بطبيعة الحال في نطاق القسم الثانى من العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية والخاص بالعلاقات الاقتصادية ما بين الدول الاشتراكية .

ومن المعروف ان اهمية التجارة الخارجية للاقتصاد القومى الاشتراكي انما تتفاوت من دولة اشتراكية الى اخرى ، وهي وان كانت تؤدى دورا صغيرا في دولة كالالاتحاد السوفيتى فان الدور الذى تؤديه في دولة اشتراكية اخرى مثل المانيا الديمقراطية او تشيكوسلوفاكيا هو ، على العكس من ذلك تماما ، دور كبير جدا . ويظهر الجدول التالى بوضوح اختلاف اهمية التجارة الخارجية من دولة اشتراكية الى اخرى (٢) .

حجم التجارة الخارجية بالنسبة الى الفرد (بالدولارات)

الدولة	١٩٥٠	١٩٥٨	١٩٦٠
الاتحاد السوفيتى	١٧ر٩	٤٢ر٠	٥٧ر٣
رومانيا	٢٧ر٧	٤٧ر٠	٩١ر٧
بولندا	٥٢ر٠	٧٨ر٨	١١٦ر٠
الجر	٦٩ر٥	١٣٣ر٥	١٩٣ر٤
تشيكوسلوفاكيا	١١٣ر٨	٢١٣ر٠	٢٤٦ر٦
المانيا الديمقراطية	٧٢ر٠	٢٠٥ر٧	٣٣٥ر٨

(٢) راجع في هذا

Stanislaw Kuzinski, *The Role of Foreign Trade in Economic Development, in Foreign Trade and Development Theory and Policy*, PWN, Polish Scientific Publishers, Warszawa, 1966, p. 245.

وقد انعكس هذا التفاوت في أهمية التجارة الخارجية بالنسبة الى مختلف الدول الاشتراكية على عدد من الموضوعات ، مثلا أن الأبحاث الحديثة المتعلقة بفعالية التجارة الخارجية للاقتصاد الاشتراكي انما بدءا الاقتصاديون من الدول الاشتراكية التي تحتل التجارة الخارجية أهمية كبرى في حياة اقتصادها القومي مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ، وأن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها كافة الدول الاشتراكية في منتصف الستينات قد اهتمت بفرع التجارة الخارجية في دول مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر والمانيا الديمقراطية بدرجة أكبر بكثير مما حدث في الاتحاد السوفيتي .

تقسيم البحث :

ينقسم بحثنا الراهن في التجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي الى أبواب ستة : **الاول** في احتكار التجارة الخارجية ، **والثاني** في تنظيم التجارة الخارجية ، **والثالث** في تخطيط التجارة الخارجية ، **والرابع** في تسوية المدفوعات في التجارة الخارجية ، **والخامس** في سياسة التجارة الخارجية ، **والسادس والآخر** في فعالية التجارة الخارجية .

الباب الأول

احتكار التجارة الخارجية

ان احتكار الدولة للتجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي هو الاسلوب الخاص الذى تدير به الدولة الاشتراكية فرع أو قطاع التجارة الخارجية باعتباره هو وحدة الاسلوب الذى يضمن مساهمة هذا الفرع على افضل نحو ممكن في تحقيق النمو المخطط والمتناسب للاقتصاد القومى (٣) . وينسجم احتكار التجارة الخارجية انسجاما تاما مع ذلك المبدأ الشهير من مبادئ التخطيط الاشتراكي وادارة الاقتصاد القومى ، وهو مبدأ المركزية الديمقراطية(٤)، ويعتبر ذلك الاحتكار هو الشكل العملى الذى يأخذه تطبيق هذا المبدأ في مجال التجارة الخارجية للاقتصاد الاشتراكي . ويعنى تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية في فرع التجارة الخارجية أن يصاحب المركزية في ادارة وتخطيط النشاط التجارى مع العالم الخارجى ائاحة الفرصة كاملة لكافة الهيئات والافراد العاملين فى ذلك الفرع لظهار قدراتهم الخلاقة والمشاركة الايجابية في مختلف جوانب ادارة التجارة الخارجية وتخطيطها .

وتعرف الدول الاشتراكية جميعها ، فيما عدا يوغوسلافيا الى حد كبير ، احتكار الدولة للتجارة الخارجية . وبطبيعة الحال فقد كان أول اقتصاد يعرف احتكار التجارة الخارجية هو أول اقتصاد يعرف الاشتراكية في العالم، وكانت نقطة البداية في هذا الصدد هو المرسوم الصادر من مجلس قوميسارى الشعب (٥) في جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية (٦) في ٢٩ ديسمبر ١٩١٧ والذى قرر تركيز كافة تراخيص الاستيراد والتصدير فى يد الحكومة السوفيتية تركيزا كاملا . وقد أعطى الاختصاص فى منح هذه التراخيص الى لجنة خاصة أنشئت داخل « المجلس الاعلى للاقتصاد القومى ،

(٣) يتركب مصطلح « احتكار » monopoly من الكلمتين اليونانيتين monos وتعنى وحدة ، Pôlein وتعنى يبيع

(٤) راجع في هذا المبدأ مؤلفنا في « الاقتصاد الاشتراكي » السابق الاشارة اليه ، ص ١٢٣ - ١٢٥ .

(٥) أى مجلس الوزراء ، اذ كان يطلق على الوزارة في الاتحاد السوفيتى اسم « قوميسارية الشعب » وعلى الوزير اسم « قوميسار الشعب » وذلك حتى عام ١٩٤٩ عندما استخدمت كلمتى الوزارة والوزير .

(٦) من المعروف أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قد تكون فقط في عام ١٩٢٢ .

الذى كان قد أنشئ في الشهر نفسه وعهد اليه بمهمة اعداد المبادئ العامة والخطة الكفيلة بتنظيم الحياة الاقتصادية للدولة الجديدة .

وفي ٢٣ أبريل ١٩١٨ صدر مرسوم في « شأن تأميم التجارة الخارجية » يعتبر هو البداية الحقيقية في احتكار الدولة للتجارة الخارجية . وقد نص المرسوم على تأميم هذه التجارة كلها وعلى أن تبرم العقود التجارية مع الدول الاجنبية ومع المشروعات الفردية في هذه الدول الخاصة بشراء وبيع كافة انواع السلع سواء كانت مواد اولية او سلعاً مصنوعة او منتجات زراعية او غير ذلك باسم الجمهورية الروسية وعن طريق هيئات خاصة وكاملة السلطة تنشأ خصيصاً لهذا الغرض . وقد حرم المرسوم أن يبرم أى عقد مع الخارج خاص بالاستيراد أو بالتصدير دون علم هذه الهيئات التي اتبعت لقوميسارية الشعب للتجارة والصناعة . ومن أجل تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير أنشأ المرسوم «مجلس التجارة الخارجية» بهذه القوميسارية وجعل من مهامه تلقي الطلبات والعروض الخاصة بالمنتجات المطلوب استيرادها أو تصديرها وتنظيم الحصول على السلع في الداخل من التنظيمات المختلفة التابعة لها المشروعات المنتجة لهذه السلع ، وتنظيم شراء المنتجات من الخارج بمساعدة ممثلي الدولة والجمعيات التعاونية والمشروعات التجارية في الخارج ، وأخيراً تحديد الاثمان بالنسبة للمنتجات المستوردة والمصدرة (٧) .

وينقسم هذا الباب الخاص باحتكار التجارة الخارجية الى فصول ستة :
 الاول في تعريف الاحتكار ، والثاني في مهام الاحتكار ، والثالث في ضرورة الاحتكار ، والرابع في فوائد الاحتكار ، والخامس في مناقشة الاحتكار ، والسادس والاخير في احتكار النقد الاجنبى .

(٧) راجع

Autorenkollektiv, **Der Aussenhandel und seine rechtliche**
Regelung in der UDSSR, (Übersetzung aus dem Russischen), Statsverlag
 der Deutschen Demokratischen Republik, Berlin 1963, p. 12; Ch. Bettel-
 heim, *l'Economie soviétique*, Recueil Sirey, Paris, 1950, pp. 271-272.

الفصل الاول

تعريف احتكار التجارة الخارجية

تعرض القرار الذى اتخذ فى الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ٥ أكتوبر ١٩٢٥ « فى شأن التجارة الخارجية » لتعريف احتكار التجارة الخارجية وذلك على النحو التالى : يتحصل جوهر الاحتكار فى قيام الدولة بنفسها وعن طريق جهاز يخلق خصيصا لذلك (قوميسارية الشعب للتجارة الخارجية) بإدارة العمليات التجارية مع الخارج . وتقرر الدولة أى الهيئات ، وفى أية فروع وفى أى نطاق ، يمكنها بصفة مباشرة ممارسة عمليات التجارة الخارجية. وتحدد الدولة، انطلاقا من واجب استمرار تنمية الاقتصاد القومى ومواصلة البناء الاشتراكى ، بمساعدة خطط الصادرات والواردات ماهية ومقدار السلع التى يجب تصديرها أو استيرادها . وتوجه الدولة مباشرة وعن طريق نظام للتراخيص والحصص الواردات والصادرات وكذلك عمليات هيئات التجارة الخارجية (٨) .

وبالرغم من ان خصائص احتكار التجارة الخارجية التى تضمنها هذا القرار مازالت حتى الوقت الحاضر صحيحة ومعترفا بها اعترافا كاملا الا ان التطورات والتغيرات التى حدثت على مدى اربعين عاما فى الاقتصاد السوفيتى وفى علاقاته الاقتصادية الدولية قد أضافت جديدا الى تعريف احتكار التجارة الخارجية . ومن الممكن اجمال اهم هذه التطورات والتغيرات فيما يلى :

أولا : تعدد أشكال العلاقات التجارية الخارجية وعدم اقتصرها على تصدير واستيراد السلع ، فالى جانب هذا التصدير والاستيراد توجد صور متعددة للمساعدات الفنية فى انشاء المشروعات الصناعية واقامة مختلف التجهيزات الفنية فى الخارج . فضلا عن هذا فقد زادت المعاملات ، بيعا وشراء ، المتعلقة بحقوق الانتفاع بالاختراعات والابتكارات الفنية المسجلة زيادة كبيرة فى السنوات الماضية .

ثانيا : ترتب على اكتمال أسلوب ادارة الدولة للنشاط الاقتصادى توسع فى مفهوم احتكار التجارة الخارجية بحيث لم يعد هذا الاحتكار يقتصر على

(٨) راجع

Autorenkollektiv, Der Aussenhandel..., a.a. O., S. 13 - 14

للمصادر والواردات فحسب بل امتد ليشمل احتكار النقد الاجنبي والمواصلات واعمال التأمين أيضا . وعلى هذا لم يعد احتكار الدولة للتجارة الخارجية ينصرف الى عمليات التصدير والاستيراد فقط وانما اصبح له معنى ومغزى بالنسبة الى كافة اشكال الروابط الاقتصادية مع الدول الاجنبية . وقد ادى هذا التوسع في مفهوم احتكار التجارة الخارجية الى عدم اقتصر تخطيط هذه التجارة على تحديد ماهية ومقدار السلع التي يتعين تصديرها أو استيرادها وانما امتد ليشمل مجالات المساعدات الفنية للخارج وذلك الى جانب وضع خطط خاصة بنقل السلع محل التجارة الخارجية وبالايرادات والنفقات من النقد الاجنبي (٩) .

وعلى هذا فانه يمكن القول بأن احتكار الدولة للتجارة الخارجية انمايعنى، منظورا اليه من وجهة نظر قانونية بحتة ، تركيز مباشرة عمليات التجارة الخارجية ، سواء تعلق الامر بالصادرات او بالواردات من مختلف السلع والخدمات ، وما يرتبط بهذه العمليات من مهام وواجبات في هيئات مركزية تتمتع بالاستقلال القانوني والاقتصادي وحدها دون غيرها ، هيئات تكونها الدولة الاشتراكية وتخصصها لهذا الغرض وحده . ولا تقتصر هذه الهيئات على تلك التي تمارس العمليات التجارية، أى مؤسسات التجارة الخارجية التي سيأتى الكلام عنها فيما بعد ، وانما تشمل أيضا مشروعات متخصصة اخرى مثل مشروعات النقل وغيره من الخدمات التجارية وكذلك البنوك وشركات التأمين بالنسبة الى جانب من وجوه نشاطها . ويكمل احتكار التجارة الخارجية احتكار النقد الاجنبي واحتكار النقل والتأمين مع الخارج . وتكون كافة هذه الاحتكارات ما يمكن تسميته باحتكار الدولة الاشتراكية للعلاقات الاقتصادية الخارجية (١٠) .

ومن وجهة نظر اقتصادية فان احتكار التجارة الخارجية هو جزء لا يتجزأ من علاقات الانتاج الاشتراكية موجود في يد الدولة الاشتراكية . ويساهم هذا الاحتكار عن طريق تأثيره المتشعب في مجال التبادل الاقتصادي مع الخارج ، في تثبيت علاقات الانتاج هذه وفي مواصلة تنمية القوى الانتاجية للاقتصاد القومي الاشتراكي وتطويرها باستمرار (١١) .

Ebenda, S. 14 - 15.

(٩) راجع

(١٠) راجع

Jaroslav Nykryn u.a., *Der sozialistische Aussenhandel und der Nutzeffekt der Aussenhandelsgeschaeft*, Verlag die Wirtschaft, Berlin, 1962, S. 30; Alec Nove and Desmond Donnelly, *Trade with Communist Countries*, published for the Institute of Economic Affairs by Hutchinson of London, 1960, pp. 13-14, Frederick Pryor, *The Communist Foreign Trade System*, George Allen & Unwin LTD, London 1963, p. 53; *Questions essentielles de l'Economie financière dans la République Socialiste Tchecoslovaque*, Publié par le Ministère des Finances, Praha, 1961, p. 122.

Nykryn u.a., *Der Sozialistische...*, a.a. O., S. 30

(١١) راجع

ويترتب على احتكار الدولة الإشتراكية للتجارة الخارجية عدد من الأمور أهمها ما يلي :-

أولاً : فصل التجارة الخارجية عن كل من الانتاج والتجارة الداخلية . ويساعد هذا الفصل ، مع وجود حدود واضحة للمهام والمسئوليات، في زيادة فعالية النشاط التجارى الخارجى . ذلك أن تركيز هذا النشاط فى يد مؤسسات التجارة الخارجية واعتبارها هى الطرف الوحيد الذى يتعامل مع المشروعات المنتجة ومع مؤسسات التجارة الداخلية فى كل ما يتعلق بعمليات التصدير والاستيراد من شأنه تمكين التجارة الخارجية من أحداث تأثيرها الإيجابى كاملا على هذه المشروعات والمؤسسات .

ثانياً : مركزية تخطيط التجارة الخارجية . فنظرا الى أن هذه التجارة هى جزء متكامل من الخطة الاقتصادية القومية الشاملة التى تستهدف تنمية الاقتصاد القومى الإشتراكي أخذاً فى الاعتبار احتياجات مختلف فروعه أو قطاعاته وامكانياتها فان الأمر يتطلب اتخاذ قرارات مركزية فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية فى خطط الصادرات والواردات وكذلك فى خطة النقد الأجنبى وخطط النقل وغيره من الخدمات وأخيراً فى برامج الشراء والبيع بحسب البلاد الأجنبية .

ثالثاً : مركزية تحديد أهداف السياسة الخارجية . وتستدعى هذه المركزية ما لهذه الأهداف من أهمية كبرى فى التنمية المخططة والمتناسبة للاقتصاد القومى واستمرار تطوير قواه الإنتاجية ، وهى تنمية وتطوير تتكفل الخطة الاقتصادية القومية الشاملة بتحقيقها . ومن هنا كانت ضرور التحديد المركزى لأهداف السياسة التجارية مرادفة تماما لضرورة التخطيط المركزى للتجارة الخارجية .

رابعاً : مركزية الإدارة والبت فى المسائل الجوهرية المتعلقة بمباشرة عمليات التجارة الخارجية بواسطة هيئة واحدة مسئولة مسئولية كاملة . وتتعلق هذه المركزية بما يأتى: (أ) اختيار الطرف الأخر فى هذه العمليات ومقالبداً تحقيق أقصى مساهمة ممكنة فى تنمية الاقتصاد القومى وكذلك اقتصاديات الدول الإشتراكية الأخرى وبمراعاة كاملة لمقتضيات السياسة التجارية المقررة ، (ب) تحديد الشروط الأساسية لعقود البيع والشراء وخاصة بالنسبة الى الأثمان وشروط التسليم والدفع ، (ج) اختيار أنسب طرق التجارة وأكثرها تحقيقاً للنفع المترتب على عمليات التجارة الخارجية (١٢) .

الفصل الثاني

مهام احتكار التجارة الخارجية

يقصد بهذه المهام الوظائف والواجبات التي يتعين على احتكار التجارة الخارجية أن يقوم بها في خدمة الاقتصاد القومي الاشتراكي بصفة خاصة والمجتمع الاشتراكي بصفة عامة . وقد استلزمت الأوضاع التاريخية التي وجد فيها اقتصاد أول دولة اشتراكية في التاريخ وخاصة احاطته بدول رأسمالية معادية ان يكون التركيز كله لفترة طويلة من الزمن على المهمة السلبية لاحتكار التجارة الخارجية . وتعنى هذه المهمة ان يعمل الاحتكار على ضمان استقلال الاقتصاد القومي الاشتراكي عن السوق العالمية الرأسمالية المحيطة به وحمايته هو والسوق الداخلية من غزوات رأس المال الاجنبي وكذلك من تأثير الازمات الاقتصادية وفوضى الانتاج المميز للنظام الرأسمالي العالمي . وتمتد هذه الحماية بصفة خاصة الى مجال تكوين الائتمان الخاصة بمختلف السلع والخدمات بحيث يمكن في ظل احتكار التجارة الخارجية أن ينمو نظام للائتمان في داخل الاقتصاد الاشتراكي منقطع الصلة عن ذلك الذي تعرفه السوق العالمية ، لكنه يتميز باستجابته الكاملة لمقتضيات التنمية المخططة والمناسبة للاقتصاد القومي .

لكن هذه الوظيفة السلبية لاحتكار التجارة الخارجية لا تعنى بأية حال أن يستخدم الاحتكار من اجل عزل الانتاج في الداخل عن التطورات والتغيرات المتواصلة التي تطرأ على الانتاج العالمي او اخفاء وجوه النقص والعيوب التي يعاني منها الانتاج في الداخل اذا ما قيس بمقاييس الانتاج العالمي والا أدى هذا الى الحاق اضرار لاحد لها بتطوير الاقتصاد الاشتراكي وخاصة فيما يتعلق بوجود تنمية قواه الانتاجية على اساس أحدث فنون الانتاج المعروفة في أكثر دول العالم تقدما .

لكنه من المسلم به الآن ، وبعد ان تغيرت الأوضاع والظروف التي توجد فيها الإقتصاديات الاشتراكية ، ان مهام احتكار التجارة الخارجية لا تتقف عند حد الوظيفة السلبية المشار إليها وانما تتعداها الى وظائف ايجابية أخرى كثيرة أهمها مايلي : -

أولاً : وضع ومتابعة سياسة اقتصادية وتجارية متناسقة وموحدة للدولة الاشتراكية في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية مع كافة الدول الاجنبية

يكون من شأنها تحقيق مصلحة الاقتصاد القومى وتطوير قواه الانتاجية على أفضل نحو ممكن .

ثانيا : المساهمة فى اقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع الدول الاشتراكية الاخرى وتحقيق التعاون الاقتصادى الاخوى والمساعدة المتبادلة فيما بينها وتشجيع تقسيم العمل الدولى الاشتراكى .

ثالثا : وضع خطط الصادرات والوردات وخطط النقد الاجنبى والنقل بمراعاة التزامات الدولة تجاه الدول الاشتراكية الاخرى والعالم الخارجى وتفصيل اهداف التجارة الخارجية التى يتعين ان توضع هذه الخطط من أجل تحقيقها وتحديد الادوات والوسائل الاقتصادية الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف على احسن نحو ممكن وتقييم طريقة عملها .

رابعا : تعيين المؤسسات التى يمكنها ممارسة عمليات التجارة الخارجية بصفة مباشرة وتحديد نطاق نشاطها وضمان وحدة وانسجام اعمالها الى الاسواق الخارجية .

خامسا : تركيز متحصلات الدولة من العملات الاجنبية وتوزيعها على من يحتاجها من السلطات والفروع الانتاجية والمشروعات الفردية فى الداخل وكذلك وضع القواعد والمناهج التى يجب على هذه المؤسسات اتباعها وهى بصدد مباشرة نشاطها وتعريف حقوقها والتزاماتها وذلك كله دون المساس باستقلالها القانونى ومصالحها المالية .

سادسا : رقابة الاسواق الاجنبية وتحليلها واكتشاف اتجاهاتها ودراسة تطورات الانتاج والعلاقات الاقتصادية والاضاع المالية فى الاقتصاديات الاجنبية ذات الاهمية بالنسبة الى التجارة الخارجية للاقتصاد القومى . وتضع هذه الدراسة وذلك التحليل الاسس الضرورية لاقامة سياسة اقتصادية وتجارية سليمة تجاه الاقتصاديات المشار اليها .

سابعا : تنمية الروابط الاقتصادية ذات الفائدة المتبادلة مع الدول الرأسمالية المتقدمة على اساس من المساواة الكاملة لكافة الاطراف والمساهمة فى تقسيم العمل الدولى فى الحدود التى يخدم فيها هذا التقسيم تنمية الاقتصاد القومى الاشتراكى وتطوير قواه الانتاجية .

ثامنا : اقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع الدول النامية والعمل على مساعدتها على انشاء صناعة وطنية مستقلة فيها تعتبر اساسا لا غنى عنه لتحقيق تقدمها الاقتصادى .

تاسعا وأخيرا : توجد وظيفة سياسية بحث لاحتكار التجارة الخارجية تتلخص في النظر اليه من زاوية طبقية واستخدامه كأداة هامة في يد الدول الاشتراكية ويد الطبقة العاملة المتحالفة مع طبقة الفلاحين من أجل اتباع سياسة صراع طبقى في العلاقات مع الدول الرأسمالية . وتعتبر هذه الوظيفة لاحتكار التجارة الخارجية ان العلاقات التجارية الخارجية هي دائما علاقات طبقية ومن ثم يجب ان تنظمها الدولة الاشتراكية على نحو يكفل تقوية الطبقة العاملة في الداخل وازعاف مراكز الامبريالية في الخارج . ولهذا السبب فانه ينظر الى احتكار الدولة الاشتراكية للتجارة الخارجية لا من وجهة نظر اقتصادية بل ايضا ، وفوق هذا ، من وجهة نظر سياسية .

وجدير بالذكر ان هذه المهام كلها لاحتكار التجارة الخارجية مترابطة ومتكاملة مع بعضها وتكون وحدة واحدة ، ولهذا فانه لا يمكن الفصل فيما بينها والتركيز على بعض المهام دون غيرها . ان التحقيق المشترك لمهام الاحتكار كلها وفي الوقت نفسه هو وحده الكفيل بادراك الغاية الكاملة لمبدأ احتكار الدولة الاشتراكية للنشاط التجارى الخارجى (١٤) .

(١٣) راجع في مهام احتكار التجارة الخارجية

Imre Vajda, *The Role of Foreign Trade in a Socialist Economy*, Corvina Press, Budapest, 1965, pp. 152-153; Nykryn u.a., *Der Sozialistische...*, a.a. O., S. 34-35, 55-56; Autorenkollektiv, *Der Aussenhandel...*, a.a. O., S. 16; Pryor, *The Communist...*, op. cit., p. 52, footnote 2.

الفصل الثالث

ضرورة احتكار التجارة الخارجية

هناك شرطان أوليان لابد من توافرها حتى يمكن للدولة ان تحتكر التجارة الخارجية للاقتصاد القومي ، ويمثل كل من هذين الشرطين ضرورة موضوعية لا غنى عنها لوجود احتكار التجارة الخارجية . واول هذين الشرطين هو ان تؤول مقاليد السلطة السياسية في المجتمع الى الطبقة العاملة المتحالفة مع فئات الشعب العاملة الاخرى ، أى نجاح الثورة الاشتراكية في المجتمع بعبارة أخرى. وثانى الشرطين هو احتلال الطبقة العاملة للمراكز الاقتصادية الحاكمة فى الاقتصاد القومى بما فيها التجارة الخارجية مع سعيها المتواصل والمنظم لاحتلال علاقات الانتاج الاشتراكية فى كافة فروع هذا الاقتصاد الهامة ، أى اقامة الملكية الاجتماعية او الاشتراكية لوسائل الانتاج فى المجتمع بتعبير آخر . وما لم يتوفر هذان الشرطان الاوليان فانه سيكون من المستحيل موضوعيا تنظيم وادارة فرع التجارة الخارجية للاقتصاد القومى وفقا لمبدأ احتكار التجارة الخارجية الاشتراكى .

لكن توافر هذين الشرطين الاولين انما يمكن الدولة من اقامة احتكار التجارة الخارجية فحسب ، أى انه يعطى الفرصة الموضوعية لوجود الاحتكار بعبارة أخرى . أما الخلق الفعلى لهذا الاحتكار وتمتعه بالفعالية الحقيقية وهو بصدد مباشرة مهامه السابق الاشارة اليها فانه يتطلب توافر عدد من الشروط الجوهرية اهمها ما يلى :

اولا : القضاء على كافة المشروعات والوكالات التجارية الرأسمالية التى كانت تمارس التجارة الخارجية فى ظل النظام المنهار .

ثانيا : بناء او خلق مؤسسات اشتراكية جديدة تتخصص فى القيام بعمليات التجارة الخارجية للاقتصاد القومى .

ثالثا : تنظيم او اقامة ادارة وتخطيط مركزيين لفرع التجارة الخارجية فى نطاق الدولة الاشتراكية (١٤) .

وتدل التجربة التاريخية للدول الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى على ان بناء الاقتصاد الاشتراكي القائم على اساس الملكية الاجتماعية او الاشتراكية لوسائل الانتاج انما يتطلب تركيز عمليات التجارة الخارجية وحصرها فى يد مؤسسات التجارة الخارجية الاشتراكية دون غيرها ، اى ضرورة احتكار الدولة الاشتراكية للتجارة الخارجية للاقتصاد القومى . وترد هذه الضرورة لاسباب متعددة من بينها :

اولا : اهمية الدور الذى تؤديه التجارة الخارجية فى تحقيق التنمية المخططة والمتناسبة للاقتصاد القومى الاشتراكي مما يحتم اتباع سياسة تجارية خارجية موحدة ، وليس سياسات متعددة قد تتعارض فيما بينها ، تتوافق مع الاسس التى تستند اليها سياسة الدولة الخارجية سواء فى مواجهة الدول الاشتراكية الاخرى ام فى مواجهة الدول الرأسمالية والدول النامية .

ثانيا : وجوب القيام بعمليات التجارة الخارجية التنفيذية المخططة على نحو اقتصادى موحد ومتفق مع اسس التجارة الخارجية التى تضعها الدولة الاشتراكية .

ثالثا : وجوب مراعاة تحقيق المصلحة الكلية للاقتصاد القومى فى مجموعه اثناء القيام بعمليات التجارة الخارجية وليس المصلحة الاقليمية او مصلحة المشروعات الفردية .

رابعا : وجوب النظر الى فعالية التجارة الخارجية والعمل على زيادتها على مستوى الاقتصاد القومى باكملة باعتبار هذه التجارة فرعا هاما من فروع ذلك الاقتصاد يمكنه من المساهمة مساهمة كبيرة فى تثبيت علاقات الانتاج الاشتراكية والاسراع فى معدل تنمية القوى الانتاجية للمجتمع .

خامسا : يكفل احتكار التجارة الخارجية وحدة حماية الاقتصاد القومى الاشتراكي بطريقة فعالة من الاثار السلبية والضارة للقوانين الاقتصادية للرأسمالية وكذلك من الاثار المباشرة وغير المباشرة لما قد تمارسه الدول الامبريالية من سياسات تجارية تمييزية ضد الاقتصاد الاشتراكي (١٥) .

وقد رأى بعض الكتاب الغربيين اعداء الماركسية والاشتراكية فى فترة ما بين الحربين ، وخاصة لودفيج فون مايزس وليونيل روبنز ، ان احتكار الدول

(١٥) Jiri Halvena, Foreign Trade and its Significance in the National Economy, State Bank of Czechoslovakia, Prague, 1968, pp. 26 - 27; Nykryn u.a., Der Sozialistische..., a.a. O., S. 30 - 31.

الاشتراكية للتجارة الخارجية وما يصحبه من تخطيط مركزى لها انما يؤدى بالضرورة الى اتباع الاقتصاد الاشتراكى لسياسة الاكتفاء الذاتى وعدم الانفتاح فى علاقاته الاقتصادية مع دول العالم الخارجى . ولا زال بعض الكتاب الغربيين ، مثل جاكوب فاينر ، يرى هذا الرأى حتى فى الوقت الحاضر . والحجة التى يستند اليها هؤلاء الكتاب هى أن مسألة تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية هى مسألة حيوية للاقتصاد الاشتراكى مما يستدعى عمل كل ما من شأنه استبعاد اية عوامل قد تؤدى الى اضطراب هذا التنفيذ . ولا شك ان التجارة الخارجية هى من بين هذه العوامل لانها تعتمد الى حد كبير على حالة السوق العالمية واوضاعها المتغيرة وبالتالي تتضمن قدرا من عدم الاستقرار والاضطراب . ومن المحتم اذن ان تؤدى كل محاولة لاستبعاد عوامل الاضطراب فى التخطيط الاشتراكى الى استبعاد التجارة الخارجية من النشاط الاقتصادى للاقتصاد القومى الى اقصى حد ممكن .

وقد تولى الكتاب الاشتراكيون بطبيعة الحال الرد على هذا الرأى بتوضيح ان التجارة الخارجية يمكنها فعلا ان تدخل نوعا من عدم الاستقرار فى الخطط الاقتصادية للاقتصاد الاشتراكى ، لكن هذا لا يحتم اطلاقا استبعاد هذه التجارة واتباع سياسة الاكتفاء الذاتى لاسباب متعددة اهمها ما يلى :-

اولا : ان رأى الكتاب الغربيين المشار اليه انما يفترض ان تخطيط الاقتصاد القومى هو تخطيط تفصيلى الى اقصى حد ويتم بمقتضاه حتى توزيع قوة العمل على مختلف المشروعات الفردية وتقنين الاستهلاك من مختلف السلع والخدمات وغير ذلك ، وهو ما يخالف الواقع ، كما هو معروف ، تماما .

ثانيا : ان تخطيط الاقتصاد القومى الاشتراكى ليس غاية فى ذاته وبالتالي يستدعى الامر تلقائيا القضاء على كل عامل من شأنه ادخال الاضطراب فى هذا التخطيط وذلك ايا كان قدر هذا الاضطراب ، ومهما بلغت الفوائد التى يحققها هذا العامل من الجهة الاخرى . والحقيقة هى انه بالرغم من وجوب اجتهاد الاقتصاد المخطط فى استبعاد عوامل عدم الاستقرار منه فانه يتعين عليه فى الوقت نفسه ان يأخذ فى الاعتبار التكلفة الاجتماعية لمثل هذا الاستبعاد . والواقع ان التخطيط الاشتراكى هو وسيلة فنية فحسب يستخدمها المجتمع الاشتراكى لتحقيق هدفه النهائى الذى يتمثل ، فى التحليل الاخير ، فى تعظيم الرفاهية الاجتماعية لافراده جميعا . ولهذا السبب فانه من الممكن ، بل قد يكون من الضرورى فى بعض الحالات ، السماح بقدر من عدم الاستقرار فى الاقتصاد القومى اذا كان ذلك من شأنه احداث زيادة كبيرة فى الرفاهية الاجتماعية .

ثالثا : طالما ان تعظيم الرفاهية الاجتماعية هو الهدف النهائى للاقتصاد الاشتراكى فانه يكون من الواضح ان مساهمة هذا الاقتصاد مساهمة ايجابية فى التقسيم الدولى للعمل ، وليس اتباعه لسياسة اكتفاء ذاتى تعزله اقتصاديا عن المجتمع الدولى ، تصبح عندئذ ضرورة موضوعية لاغنى عنها لتحقيق

المهدف المنشود. وهكذا فانه يجب عند تقييم دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي ان يؤخذ في الحسبان ، الى جانب ما قد تسببه هذه التجارة من عدم استقرار في الاقتصاد القومي ، ما قد تحققه مزايا لا شك فيها لهذا الاقتصاد ناتجة عن التخصص الانتاجي الدولي .

رابعا : ان الاقتصاد الاشتراكي قد اصبح قادرا في الوقت الحاضر بصفة خاصة على اضعاف آثار عوامل عدم الاستقرار التي تتسبب التجارة الخارجية في أحداثها وذلك دون حاجة الى التقليل من الدور الذي تؤديه هذه التجارة فيه ، بل وحتى مع زيادة هذا الدور . ومرجع هذه القدرة هو الى اسباب متعددة أهمها وجود النظام الاشتراكي العالمي بدوله المتعددة وما يميز العلاقات الاقتصادية ما بين دول هذا النظام من تخطيط وتنسيق سواء في مجال الانتاج ام المبادلات ام أسعار المنتجات المتبادلة ، وكذلك إمكان عقد اتفاقات وعقود ثنائية طويلة الاجل ما بين الدول الاشتراكية والدول الأخرى تحقق نوعا من الثبات والاستقرار في العلاقات الاقتصادية التي تقوم فيما بينها ، واتباع سياسة تجارية رشيدة تتعد بالتجارة الخارجية للاقتصاد الاشتراكي من اسواق تمارس التمييز التجاري ضد الدول الاشتراكية الى اسواق أخرى لا تمارسه ، وتكوين احتياطي مناسب من النقد الاجنبي من شأنه تسهيل تمويل الواردات التي لا غنى عنها في فترات التدهور الموسمي لميزان المدفوعات للاقتصاد الاشتراكي ، واخيرا اقامة هيكل سليم للانتاج بقصد التصدير يتم التركيز فيه على السلع التي يتميز طلبها العالمي بالديناميكية او الثبات النسبي عند كميات محددة ومعروفة مقدما .

وهكذا يتبين مما سبق ان الرأي القائل بضرورة اتباع الاقتصاد الاشتراكي لسياسة اكتفاء ذاتي هو رأي غير صحيح نظريا وانه بإمكان هذا الاقتصاد ان يستفيد من مزايا التقسيم الدولي للعمل مثله في ذلك مثل الاقتصاد غير الاشتراكي تماما دون أية تفرقة ما بين هذين النوعين من الاقتصاد في هذا الصدد ، وهذا ما اصبح يعتقده الكتاب الغربيون المنصفون انفسهم (١٦) . والواقع ان السياسة التجارية التي اتبعها الاقتصاد السوفيتي حتى الحرب العالمية الثانية لم تكن راجعة الى طبيعة الاقتصاد الاشتراكي نفسها وما تحتمه من اكتفاء ذاتي وانما الى اسباب أخرى بعيدة كل البعد عن هذا وذلك كما سنرى فيما بعد عند دراسة سياسة التجارة الخارجية للاقتصاد الاشتراكي .

(١٦) راجع في كل هذا Zbigniew J. Kamecki, *The Problems of Foreign Trade Monopoly in a Socialist Economy*, in *International Trade and Development Theory and Policy*, PWN, Polish Scientific Publishers, Warszawa, 1966, pp. 15-18.

الفصل الرابع

فوائد احتكار التجارة الخارجية

يمكن احتكار الدولة الاشتراكية للتجارة الخارجية من تحقيق عدد كبير من الفوائد الموضوعية للاقتصاد القومى الاشتراكى . لكنه يجب التنبيه الى ان هذه الفوائد لا تتحقق تلقائيا وميكانيكيا بمجرد وجود الاحتكار ، بل ان الامر يستدعى فى الحقيقة اجتهاد كافة المديرية والعمالين فى هيئات التجارة الخارجية على مختلف مستوياتها وسعيهم المتواصل للاستفادة من وجود الاحتكار وممارستهم لكفاح يومى متواصل من أجل التحقيق الفعلى للفوائد التى يمكن الحصول عليها من خلال هذا الاحتكار . ان احتكار التجارة الخارجية لا يعدو ان يكون اداة فنية اقتصادية صالحة لتحقيق عدد من المزايا الموضوعية للاقتصاد الاشتراكى مثلها فى ذلك مثل ادوات فنية اقتصادية اخرى كثيرة كالخطيط والاثمان والاجور وغيرها . لكن ذلك لا يمكن ان يتم على الاطلاق مالم تستخدم هذه الادوات بكفاءة ومقدرة تامتين من جانب القائمين على توجيه الاقتصاد القومى وتسييره .

ومن الممكن اجمال الفوائد الموضوعية لاحتكار التجارة الخارجية فيما يلى :

اولا : يتيح احتكار التجارة الخارجية للدولة الاشتراكية فى اى وقت تريده معرفة المركز التجارى للاقتصاد القومى تجاه العالم الخارجى ككل وكذلك بالنسبة الى كل دولة على حدة معرفة كاملة مما يسهل من مهمة وضع سياسة للتجارة الخارجية واجراء التعديلات المناسبة فيها فى ضوء التغيرات التى تحدث فى الاوضاع الاقتصادية سواء الداخلية ام الخارجية .

ثانيا : يساعد الاحتكار فى اعمال تخطيط التجارة الخارجية ويجعل من الممكن تشكيل هيكلها وحجمها بالكيفية التى تساهم أكثر من غيرها فى تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية . وتبدو أهمية هذه الفائدة بصفة خاصة فى فترات التصنيع السريع للاقتصاد القومى والاشتراكى ، اذ يمكن بسهولة عن طريق الاحتكار تخصيص الجزء الأكبر من موارد الدولة لاستيراد السلع الانتاجية الاساسية اللازمة لعملية التصنيع .

ثالثا : يمكن الاحتكار الدولة الاشتراكية من اختيار أنسب طرق التصدير والاستيراد ، وكذلك افضل اساليب التبادل التجارى فى علاقاتها الاقتصادية مع الدول الرأسمالية . أما فى العلاقات مع الدول الاشتراكية الاخرى فانه تتبع الطرق والاساليب المباشرة بصفة عامة .

رابعاً : يؤدي تركيز شراء وبيع سلعة معينة في جهة مركزية واحدة ، هي مؤسسة التجارة الخارجية المعنية بهذه السلعة الى تحقيق عدد من الفوائد المختلفة نابعة كلها من المركز القوي الذي تحتله المؤسسة ، باعتبارها الجهة الوحيدة في الدولة الاشتراكية التي تتعامل خارجياً في السلعة محل البحث ، في مجال المساهمة التجارية مع المشروعات الخاصة التي تتعامل معها المؤسسة في الدول الرأسمالية . وتتمكن المؤسسة نتيجة لهذا المركز من الحصول على أفضل شروط الشراء والبيع الممكنة من هذه المشروعات مثل تخفيضات في اثمان الشراء ومزايا متنوعة فيما يتعلق بشروط التسليم ومدته وغير ذلك .

خامساً : نظراً الى ضخامة العمليات التجارية التي تقوم بها مؤسسات التجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي فان هذه المؤسسات تعد من أكبر المشروعات العالمية المشتغلة بالتجارة الخارجية . وهي تتمتع بهذه الصفة ، أكثر من أي مشروع انتاجي داخل الدولة ، من الاستفادة من الاوضاع المتغيرة في الاسواق الرأسمالية العالمية ، ومن التأثير في تطور اتجاهات هذه الاسواق وخاصة فيما يتعلق بالائتمان على النحو الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي ، وأخيراً من اقتحام اسواق جديدة قد تبدو لكل مشروع فردي من المشروعات المنتجة للسلعة على حدة أسواقاً قليلة الأهمية .

سادساً : يتيح الاحتكار لمؤسسات التجارة الخارجية امكانيات كبرى لخفض نفقات نقل السلع سواء المستوردة أم المصدرة وغيرها من النفقات المرتبطة بها وكذلك استخدام وسائل النقل بطريقة رشيدة .

سابعاً : تتاح لمؤسسات التجارة الخارجية ، أكثر من أي مشروع فردي ، امكانيات احسن للقيام بدراسات وتحليلات لاتجاهات الاسواق العالمية مما يمكنها من زيادة فعالية التجارة الخارجية للاقتصاد الاشتراكي اذا ما أحسنت استخدام نتائج هذه الدراسات والتحليلات .

ثامناً : يساعد تركيز عمليات التجارة الخارجية في مؤسسات خاصة على تخفيض عدد العاملين في مجال هذه التجارة وبالتالي نفقات هذا الفرع من فروع الاقتصاد القومي (١٧) .

(١٧) راجع في فوائد احتكار التجارة الخارجية
Nykryn, u.a., Der Sozialistische..., a.a. O., S. 56 - 58, Kamecki, The Problems..., op. cit., pp. 14 - 15; Harry Schwartz, Russia's Soviet Economy, Prentice Hall Inc; Englewood Cliffs, N.J., 1958, pp. 575-576.

الفصل الخامس

مناقشة احتكار التجارة الخارجية

يترتب على احتكار الدولة الاشتراكية للتجارة الخارجية ، كما سبق أن رأينا ، الفصل بين الانتاج والتجارة الداخلية وبين التجارة الخارجية التي تتولى جميع عملياتها هيئات خاصة ، هي مؤسسات التجارة الخارجية ، وحدها دون غيرها . ونتيجة لهذا الفصل قانه تعزل المشروعات المنتجة فى الاقتصاد القومى عن الاسواق الخارجية التي تصرف فيها منتجاتها والتي تستورد منها احتياجاتها . وقد شهدت الدول الاشتراكية ، وخاصة الاربوية الصغيرة ، منذ عدة أعوام قيام مناقشات حول موضوع العزل هذا وتقدم بعض الكتاب بحجج يؤيدون فيها وجوب تغيير الوضع القائم وتمكين المشروعات المنتجة من المساهمة بطريقة مباشرة فى النشاط التجارى الخارجى عن طريق اقامة علاقات مباشرة بين هذه المشروعات وبين الاسواق الاجنبية التي تستورد منتجاتها والتي تصدر اليها مستلزمات انتاجها . ويترتب على اتباع هذا الرأى ، كما هو واضح ، ابتعاد عن مبدأ احتكار التجارة الخارجية وذلك فى الحدود التي يسمح فيها للمشروعات المنتجة بأن تتولى بنفسها العمليات التجارية الخارجية المتعلقة بمنتجاتها . لكن بعض الكتاب الاخرين لا يسلمون بهذا الرأى ويتقدمون بنورهم بحجج معارضة يظهرون بها الاضرار التي يؤدي اليها قيام علاقات مباشرة بين المشروعات المنتجة والاسواق الخارجية ، على الاقل فى الوقت الحاضر ، ويدافعون فى الوقت نفسه عن مبدأ احتكار التجارة الخارجية

وجدير بالذكر ان موضوع مناقشة احتكار التجارة الخارجية ليس موضوعا حديثا تماما ، فقد شهدت المانيا الديمقراطية فى وقت مبكر نسبيا خطوات هامة فى اتجاه التخفيف من الفصل بين الانتاج وبين التجارة الخارجية عندما تقرر فى ديسمبر ١٩٥٢ السماح لمؤسسات التجارة الخارجية باعطاء المشروعات المنتجة تصريحا اجماليا بتصدير منتجاتها مباشرة الى الدول غير الاشتراكية . وقد حدد المدى الزمنى للترخيص بثلاثة شهور والقيمة الاجمالية للمنتجات المصدرة بعشرين ألف روبل (حوالى خمسة الاف دولار فى ذلك الوقت) بالنسبة الى المشروع الواحد . ولم يسمح للمشروعات بالنزول عن الائتمان التي قررتها مؤسسات التجارة الخارجية للمنتجات المصدرة كما انها كانت تحصل على قيمة هذه المنتجات من البنك المركزى بالعملة المحلية دون غيرها بالاضافة الى علاوة محددة . ولم تتبع الدول الاشتراكية الاخرى فى ذلك الحين المانيا الديمقراطية فى هذا التجديد الخاص بالتصدير المباشر . وقد عمدت المانيا فى السنوات الاربع التالية الى التخفيف من قيود نظام التصدير المباشر المشار اليها ، فمدت

فترة الشهور الثلاثة الى شهور ستة ورفعت حد العشرين الفروبل تدريجيا الى خمسين الف ثم ألغت الحد الاقصى كلية فى عام ١٩٥٧ مما أدى الى زيادة نسبة الصادرات المباشرة الى الصادرات الكلية للدول غير الاشتراكية . وفى عام ١٩٥٧ أيضا أعطى مشروعان انتاجيان حق التصدير المباشر الى الدول الاشتراكية .

لكن هذه التجربة ما لبثت أن انتهت سريعا بنهاية عام ١٩٥٧ نفسه ، وعادت الحالة الى ما كانت عليه دائما بالنسبة الى احتكار التجارة الخارجية ومنع التصدير المباشر من قبل المشروعات المنتجة وذلك تحت تأثير انتقادات شتى من جانب بعض المسؤولين فى فرع التجارة الخارجية وبعض الكتاب الاقتصاديين . وتحصل هذه الانتقادات فى أن تجربة التصدير المباشر لم تفعل أكثر من تغيير الجهة القائمة بالتجارة الخارجية ، لكنها لم تزد من حجم الأرباح المتحققة منها بقدر يذكر . فضلا عن هذا فقد قامت بعض المشروعات المنتجة للالات بعمليات تصدير منتجاتها بقدر قليل فقط من الكفاءة وذلك نظرا لعدم خبرتها بممارسة العمليات التجارية مما تسبب فى تأخيرات يعتد بها فى دفع المشترين الاجانب لاثمان هذه المنتجات ، بل وحتى فى وقوع غبن شديد على تلك المشروعات فى بعض الاحيان .

ولم تقتصر تجربة العلاقات المباشرة بين المشروعات المنتجة وبين المشروعات الاجنبية فى ألمانيا فى السنوات من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٧ على مجال الصادرات بل انها امتدت ايضا ، وان كان ذلك على نحو مخفف ، الى مجال الواردات . فقد اعطيت فى تلك السنوات الى كافة المشروعات التى تقوم بتنفيذ خططها بالنسبة الى التصدير كاملة الحق فى الحصول على علاوة بالنقد الاجنبى تبدأ من واحد فى المائة من قيمة مبيعات الصادرات وترتفع كثيرا عن هذه النسبة فيما يتعلق بالمبيعات التى تزيد عن القدر المحدد فى خطة الصادرات للمشروع . وسمح لهذه المشروعات باستخدام ما تحصل عليه من نقد اجنبى بهذه الطريقة فى استيراد ما تحتاجه من آلات ومواد لازمة لانتاجها بصفة مباشرة دون حاجة الى اذن بذلك من مؤسسات التجارة الخارجية كما هو المتبع عادة . وقد كان السبب فى انهاء تجربة الاستيراد المباشر هو ما لوحظ من قيام المشروعات باستيراد منتجات لا تعتبر مفيدة اذا ما نظر اليها من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل . وقد استمرت المشروعات بعد عام ١٩٥٧ فى تلقي العلاوة المشار اليها ، لكنها لم تعد تستطيع استخدام حصيلتها الا باذن مؤسسات التجارة الخارجية ولاستيراد منتجات تعتبر لازمة لزيادة انتاجها المعد للتصدير أو لخفض حاجتها لاستيراد المنتجات الأخرى فحسب (١٨) .

وفى أواسط الستينات عادت الى الظهور من جديد مسألة اقامة علاقات مباشرة بين المشروعات المنتجة وبين الاسواق الخارجية التى تصرف فيها

Pryor, The Communist..., op. cit., pp. 77-89.

منتجاتها أو تشتري منها احتياجاتها ووضع مبدأ احتكار التجارة الخارجية موضع المناقشة كأخذ الموضوعات المطالب بادخالها فى نطاق الاصلاح الاقتصادى الذى كان محل نقاش الاقتصاديين والعاملين فى توجيه الاقتصاد القومى وتسييره فى تلك الفترة . وقد هاجم بعض الكتاب مبدأ احتكار التجارة الخارجية وطالبوا باعطاء المشروعات المنتجة الحق فى التعامل مباشرة مع المشروعات الاجنبية التى تباع لها منتجاتها أو التى تشتري منها ما تحتاجه من منتجات ، لكن كثيرا من الكتاب دافعوا عن المبدأ وطالبوا بالاستمرار فى تطبيقه .

ويستند انصار العلاقات المباشرة الى ان الاتجاهات الموضوعية للانتاج وللتجارة الدولية والناجمة عن الثورة الحديثة والمستمرة بلا انقطاع فى فنون الانتاج انما تحتم ايجاد روابط واتصالات أكثر وثوقا بين الانتاج والبيع ، أى بين المشروعات الصناعية وبين عملائها النهائيين ، وكذلك مساهمة الصناعة مساهمة مباشرة فى النشاط التجارى الخارجى وذلك كله من أجل اعلام العملاء الاجانب بطريقة فعالة وكافية بكل مايتعلق بالسلع الجديدة المنتجة وبخصائصها الفنية وبامكانيات استخدامها العملية وبفوائدها الاقتصادية المختلفة وغير ذلك من المعلومات الضرورية . فضلا عن هذا فان التعقد الذى تتميز به المنتجات الحديثة يجبر العملاء المستخدمين لها على مواصلة المعلومات والاستفسارات الفنية فيما يختص بهذه المنتجات ، وهى معلومات واستفسارات لا تستطيع تقديمها فى اغلب الحالات الا المشروعات المنتجة نفسها مما يستدعى اقامة الروابط المباشرة بينها وبين عملائها فى الخارج . ويضاف الى هذا ان قيام المشروعات المنتجة بمباشرة عمليات التجارة الخارجية الخاصة بها وما يترتب على ذلك من ايجاد ارتباط مباشر بينها وبين الاسواق الخارجية من شأنه اعطاء هذه المشروعات الفرصة كاملة كى تتابع على نحو مستقل وبالطريقة التى تناسبها تطور التقدم الفنى فى عالم الصناعات الحديثة وتطبيق وجوه التقدم الممكنة فى عملياتها الانتاجية مما يساهم بدوره فى تنمية التجارة الدولية على أسس أكثر فعالية وأريحية لهذه المشروعات وكذلك فى رفع مستوى الانتاج الداخلى ، من الناحيتين الاقتصادية والفنية ، الى المستوى المتحقق فى أكثر دول العالم تقدما وفى تحسين نظم الانتاج المتبعة فى الاقتصاد القومى وتنمية الانتاج من السلع الحديثة وفى زيادة انتاجية العمل الوطنى بصفة عامة . وأخيرا فان من شأن تعامل المشروعات المنتجة فى الاسواق الخارجية مباشرة حث هذه المشروعات بطريقة عملية على تنفيذ تعاقدها الخارجية فى الوقت المطلوب دون تأخير ووفقا للاشتراطات المتفق عليها تماما وكذلك فتح مجال أوسع لحركتها ولتأثيرها فى الاسواق الاجنبية مما يمكنها فى نهاية الامر من تنفيذ عمليات تجارية خارجية أكثر فائدة وربحا للاقتصاد القومى (١٩) .

(١٩) راجع فى هذا G. Guertsovitch et Iou. Chamrai, l'Aspect économique extérieur des réformes économiques dans les pays du C.A.E.M. (Voprosy Ekonomiki, Avril 1968), « Problèmes économiques », Paris, No. 1088, 7 Nov. 1968, pp. 13 - 14; R. Selucky, The Impact of the Economic Reforms on the Foreign Economic relations of the Socialist Countries (Mezinarnodni Vztahy, 1968. No. 1), «Soviet and Eastern European Foreign Trade», iasp, New York, vol. IV, No. 3, Fall 1968, pp. 75 - 76.

وفي مواجهة هذا الاتجاه تصدى فريق من الكتاب للدفاع عن مبدأ احتكار التجارة الخارجية وبيان عدم امكان استغناء الاقتصاد الاشتراكي عنه في الوقت الحاضر . ويستند هؤلاء الكتاب الى أن الثورة في فنون الانتاج وآثارها المتعددة انما تظهر ايضا ضرورة استخدام مزايا التركيز في النشاط التجارى الخارجى وتنفيذ العمليات المتعددة المرتبطة بهذا النشاط بواسطة مؤسسات مركزية متخصصة في عمليات التجارة الخارجية . وفضلا عن هذا فان قيام المشروعات المنتجة بالنشاط التجارى الخارجى المتعلق بمنتجاتها مباشرة هو أمر سابق لاوانه بكثير في الوقت الحاضر ومن المشكوك فيه جدا نجاح هذه المشروعات في تحقيق المزايا الاقتصادية والفنية الضخمة التى يريدها معارضوا احتكار التجارة الخارجية وذلك لاسباب متعددة . فهذه المشروعات لا تمتلك كل العدد الكافى من الفنيين المدربين على ممارسة عمليات التجارة الخارجية المعقدة ، وبالإضافة الى هذا فان تجزئة النشاط التجارى الخارجى الى عمليات صغيرة منفصلة تقوم بها مشروعات متعددة من شأنه قطعاً ضياع كثير من الفوائد التى يمكن للعمل المركزى المتناسق فى الاسواق الخارجية وحده أن يحققها . أيضا فان تعامل المشروعات المنتجة فى الاسواق الاجنبية بصفة مباشرة يمكن أن يؤدى الى التقليل من مستوى النشاط التجارى الخارجى للاقتصاد القومى بالنظر الى نقص الخبرة التجارية لهذه المشروعات وعدم امكان جمعها لكافة المعلومات والبيانات الضرورية عن حالة الاسواق الاجنبية وانعدام التناسق فيما بينها عند شراء المنتجات من الخارج وغير ذلك من العوامل السلبية .

ومن هذا كله تبدو ضرورة التنسيق الكامل ما بين العمليات التجارية الخارجية لمختلف المشروعات المنتجة العاملة فى نفس الفرع ومراعاة الاوضاع الخاصة لكل فرع انتاجى على حدة عند قيام بهذه العمليات وتحليل مختلف العوامل التى يمكنها أن تساهم فى تحقيق أقصى فائدة للاقتصاد القومى من نشاطه التجارى الخارجى . ومن الواضح أن وجود مؤسسات متخصصة فى التجارة الخارجية تتم عن طريقها وحدها كافة عمليات هذه التجارة ، أى احتكار التجارة الخارجية بعبارة أخرى ، هو الشرط الضرورى للوصول الى هذه الغاية . ولا ننسى فى هذا الصدد أن تقسيم العمل ما بين الانتاج والتوزيع وبين الصناعة والتجارة ، ومنها التجارة الخارجية ، هو أمر ذو طابع تقدمى ، ومن ثم يساهم الفصل بين الانتاج والتجارة الخارجية مساهمة فعالة فى تنمية كل منهما على حد سواء . ومعروف أن ماركس قد سبق أن ذكر أن تقسيم رأس المال ما بين رأسمال تجارى ورأسمال صناعى قد أدى الى مركزية النفقات التجارية وبالتالي الى خفض هذه النفقات (٢٠) .

(٢٠) راجع فى هذا Guertsovitch et Chamrai, l'Aspect..., op. cit., pp. 13, 14; Jan Pleva, *Monopoly and Central Management* (Hospodarska noviny, 1966, No. 501, «Soviet and East European Foreign Trade», vol. IV, No. 2, Summer 1968, pp. 72 - 76.

ويستوعب بعض الكتاب فى معرض دفاعهم عن احتكار التجارة الخارجية النظر الى الاضرار التى يمكن ان تلحق بالاقتصاد القومى من ممارسة المشروعات المنتج بنفسها لعمليات التجارة الخارجية المتعلقة بمنتجاتها ومسنزمات انتاجها بصديرا أو استيراد ، اذ يترتب على مثل هذا الوضع امكان تقدم المشروعات الوطنية المختلفه والمنتجة لنفس السلعة بعروض متباينة للبيع فى الاسواق الاجنبية مما يؤدى حتما الى المنافسة بين هذه المشروعات ومحاوله كل منها الفوز بالصفقات الاجنبية عن طريق تخفيضات فى اثمان بيع منتجاتها . وتدل التجربة التاريخية فى تشيكوسلوفاكيا من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ ، عندما لم يكن احتكار الدونه للتجاره الخارجيه مد وجد بعد ، على ان منافسة المشروعات التشيكوسلوفاكية لبعضها فى الاسواق الخارجيه قد ادى الى الضغط على اثمان الصادرات لبعض هذه المشروعات . وجدير بالذكر ان المشروعات المنافسة على هذا النحو كانت كلها مشروعات مؤممه . والواقع انه من الطبيعى ان ينصرف كل مشروع الى تحقيق مصلحته الاقتصادية الخاصة بمحاولة تصريف منتجاته هو فى الاسواق الخارجية ، لكن هذا السلوك لا يحقق دائما مصلحه الاقتصاد القومى و مجموعه ولا يعود عليه باقضى فائدة يمكن الحصول من تجارته الخارجيه . وبطبيعة الحال فان الشيء نفسه يحدث فيما يتعلق بالواردات حيث يضاعف من اثر تنافس المشروعات كل على حده فى الشراء من الاسواق الاجنبية ان اثمان المواد الاولية التى ينصب عليها هذا الشراء غالبا تتاثر تاثرا كبيرا باقل تغيير يحدث فى اوضاع اسواقها . لكن تولى مؤسسة واحدة شراء كافة الكميات التى يحتاجها الاقتصاد القومى من مادة معينة كقيل حتما بالحصول على بعض التخفيض فى ثمنها وبالتالي تحقيق مصلحة الاقتصاد الاشتراكي .

ويضاف الى هذا ان المشروع المنتج فى سعيه الى تحقيق مصلحته الخاصة سيكون مدفوعا بطبيعة الامور الى بيع منتجاته فى السوق الخارجية التى تعطيه اعلى ثمن ممكن . لكن هذا السلوك الذى يحقق مصلحة المشروع بلاشك قد لا يحقق مصلحة الاقتصاد القومى فى مجموعه فى حالات معينة ، مثلا اذا ما كان من المتعين شراء سلع معينة من السوق المشار اليها فى مقابل تصريف منتجات المشروعات محل البحث وكانت اثمان هذه السلع تفوق كثيرا تلك التى يمكن دفعها لشراء نفس السلع من اسواق اخرى . فهنا نجد ان الفائدة التى عادت على الاقتصاد القومى نتيجة بيعه باثمان مرتفعة فى السوق المذكورة قد يذهب بها ، وزيادة ، ارتفاع السلع المستوردة من هذه السوق . ويتطلب الامر اذن تحليل عمليات التجارة الخارجية من وجهة نظر أشمل بكثير من وجهة نظر المشروع الفردى وأكثر اتساعا ، أى من وجهة نظر الاقتصاد القومى الاشتراكي ككل بعبارة اخرى .

ايضا فان المشروعات المنتجة عاجزة ، بالنظر الى صغر حجم العمليات التجارية لكل منها على حد ، عن تحصيل الفوائد الاقتصادية التى يمكن تحقيقها بمناسبة نقل المنتجات اذا ما كانت ضخمة الكمية وكبيرة القيمة مثل

امكان استئجار سفن نقل البضائع الضخمة بكامل حمولتها والحصول على تخفيضات في أسعار النقل وغير ذلك من المزايا .

وأخيرا فقد لوحظ أن كل مشروع منتج يقوم بعملياته التجارية الخارجية بصفة مباشرة يضطر للاحتفاظ في الأسواق الأجنبية بمجموعة كبيرة من الموظفين والوسطاء التجاريين مما يكلف كل مشروع على حده نفقات ضخمة في الخارج ، هذا في الوقت الذي لا يمكن لهذه المشروعات ان تزيد من رأسمالها الجارى بلا حدود . ومن الواضح أن تركيز عمليات التجارة الخارجية في يد مؤسسات متخصصة هو وحده الكفيل بتوزيع نفقات موظفيها وممثليها في الخارج على عدد كبير من المشروعات المنتجة وبالتالي تخفيض نصيب كل مشروع منتج من هذه النفقات تخفيضاً ملموساً، وفي هذا فائدة لا شك فيها للاقتصاد القومي بأكمله (٢١) .

الا ان الدفاع عن احتكار التجارة الخارجية لا يعنى حتمية قيام مؤسسات التجارة الخارجية بكل المهام المتصلة بهذه التجارة مهما كانت صلقتها بالنشاط التجارى الخارجى الخاص بالمعنى الضيق للكلمة ، فهناك من هذه المهام ما يجب أن يعهد به الى المشروعات المنتجة وغيرها من الهيئات المتخصصة مثل كافة المسائل المتعلقة بالنواحى الفنية البحث الخاصة بالمواد المصدرة او المستوردة، ان لا شك فى ضرورة تولى ممثلى المشروعات المنتجة نفسها معالجة هذه المسائل خلال مختلف مراحل عمليات التجارة الخارجية مع الاطراف الاجنبية . ولا يمكن ان تؤدى هذه المشاركة للمشروعات فى عمليات التجارة الخارجية الا الى زيادة فعالية هذه التجارة وفائدتها للاقتصاد الاشتراكي (١٢) .

ومهما يكن من من امر فقد تأثر مبدأ احتكار التجارة الخارجية بعض الشيء بحركات الاصلاح الاقتصادى التى جرت فى أواسط الستينات فى الدول الاشتراكية ومنحت المشروعات المنتجة الكبرى فى هذه الدول الحق فى تصريف منتجاتها بصفة مباشرة فى الأسواق الخارجية دون اى تدخل من جانب مؤسسات التجارة الخارجية . وقد كان مشروع «كارل زايس» للالات البصرية هو أول من أعطى هذا الحق فى ألمانيا الديمقراطية وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩٦٥ . وفى المجر منح هذا الحق لسبعة مشروعات صناعية كبرى منها مشروع «تونجسرام» للالات الكهربائية، وفى تشيكوسلوفاكيا يتمتع بهذا الحق مشروع «شكودا» للسيارات، وفى بولندا تمتعت عدة مشروعات صناعية كبرى تشغل فى المحركات والرادار بكامل الحرية فى مباشرة عملياتها التجارية الخارجية . لكن هذه التطورات قد تمت بحذر وأخذت بالاحرى طابع التجربة دون أن يترتب عليها تغيير جوهري فى تنظيم النشاط التجارى الخارجى للاقتصاد الاشتراكي (٢٣) .

-Nykryn u.a., Der Sozialistische..., a.a. O., S. 32-33.

Ebenda, S. 37

-Guertsovitch et Chamrai, l'Aspect..., op. cit., p. 14.

(٢١) راجع

(٢٢) راجع

(٢٣) راجع

والواقع أن مبدأ احتكار التجارة الخارجية ما زال في الدول الاشتراكية من المبادئ الراسخة لإدارة ذلك الفرع الهام من فروع الاقتصاد القومى والقاعدة الثابتة التى يقوم عليها تنظيم العلاقات التجارية الخارجية للدولة . ويبدو أن هذا المبدأ لم يستنفذ حتى الوقت الحاضر كل امكانياته فى خدمة تطوير الاقتصاد الاشتراكى وتنمية قواه الانتاجية . وفى الحقيقة فإن مشكلة تحديد المدى الذى يجب أن تمارس فيه المشروعات المنتجة بنفسها عملياتها التجارية الخارجية إنما تحل فقط بمراعاة مختلف الاعتبارات والعوامل المحيطة بالموضوع مثل درجة التركيز والتخصص فى الفرع الانتاجى الذى ينتمى اليه المشروع المنتج والمركز الذى يحتله المشروع فى الفرع الذى ينتمى اليه ، والقدر من الخبرة والتجربة المتاحة فعلياً للمشروع فيما يتعلق بالتعامل فى الاسواق الاجنبية ، ودرجة التعقد الفنى للمنتجات التى ينتجها المشروع ، ومدى اهمية صادراته أو وارداته بالنسبة الى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وغير ذلك من العوامل .

ويبدو من التجربة التى أجريت فعلاً فى الدول الاشتراكية المختلفة أنه يحسن ، أن لم يكن من الواجب ، اعطاء المشروع المنتج الحق فى التعامل مباشرة مع الاسواق الاجنبية فى كل حالة يبلغ تركيز الانتاج فى المشروع ، أو فى عدة مشروعات تنتمى لفرع انتاجى واحد ، حداً يجعله يتمتع باحتكار فعلى ، أو عندما يوجد لدى المشروع عدد كاف من الفنيين المدربين على ممارسة عمليات التجار الخارجية فى السلعة التى ينتجها بحيث يمكن للمشروع أن يتحمل مسئولية القيام بتنفيذ نشاطه التجارى الخارجى . أما فى غير هذه الحالات فإنه يتعين تطبيق مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما عرفه الاقتصاد الاشتراكى دائماً حتى الان .

الفصل السادس

احتكار النقد الاجنبى

يكمل احتكار الدولة الاشتراكية للنقد الاجنبى ، كما سبق ان ذكرنا ، احتكارها للتجارة الخارجية . ويعد احتكار النقد الاجنبى هو الشكل العملى الذى يتخذه تطبيق مبدأ المركزيه الديمقراطيه فى مجال العلاقات الماليه الدوليه للاقتصاد الاشتراكي ، وهو يمكن الدولة الاشتراكية من أن تخضع لرقابه مركزية كافة صور هذه العلاقات سواء كانت متعلقة بنشاط مادي او ثقافى او شخصى او غير ذلك من وجوه النشاط الخارجى للدولة . وقد وجد احتكار النقد الاجنبى فى الاتحاد السوفيتى عملاً منذ عام ١٩١٨ حينما امتت التجارة الخارجية فى ١٢ أبريل من ذلك العام على النحو السابق الاشارة اليه ، لكنه تقرر قانوناً بالمرسوم الصادر من مجلس قوميسارى الشعب فى ٦ سبتمبر ١٩٢١ الذى نص على تصير الحق فى شراء الذهب والبلاتين والعملات الاجنبية داخل الدولة كلها وكذلك الحق فى بيع هذه الاشياء فى الخارج على قوميسارية الشعب للمالية وحدها . وفى مرسوم لاحق مؤرخ فى ١٨ نوفمبر ١٩٢١ حول الحق المشار اليه الى بنك الدولة الذى اصبح الجهة الوحيدة فى الدولة صاحبة الحق فى اجراء المعاملات المتعلقة بالعملات الاجنبية وبغيرها من العناصر التى تستخدم فى عمليات تسوية المدفوعات الدولية . واعتباراً من عام ١٩٢٢ ومع بداية فترة « النيب » (٢٤) اعطيت المؤسسات والمشروعات المؤممة وكذلك الشركات الخاصة والافراد الحق فى شراء وبيع العملات الاجنبية . لكن احتكار النقد الاجنبى ما لبث ان عاد عملاً مرة اخرى مع احتكار التجارة الخارجية فى نهاية فترة النيب وتقرر قانوناً بالمرسوم الصادر فى ٧ يناير ١٩٢٧ « فى شأن المعاملات المتعلقة بالنقد الاجنبى . وبالمدفوعات بالنقد الاجنبى » . وبمقتضى هذا المرسوم أصبح بنك الدولة هو الجهة الوحيدة صاحبة الحق فى القيام بالعمليات التى تتعلق بالنقد الجنبى . وبوسائل المدفوعات الدولية فى الاتحاد السوفيتى كله . وقد تمتع بنك التجاره الخارجية فيما بعد ، وكما سنرى ، بهذا الحق ذاته الى جانب بنك الدولة . اما الرقابة على هذه العمليات والاشراف عليها ففتتولاها وزارة المالية سواء قام بها بنك الدولة ام بنك التجارة الخارجية (٢٥) .

(٢٤) راجع فى هذه الفترة من فترات السياسة الاقتصادية السوفيتية مؤلفنا فى « الاقتصاد الاشتراكي » السابق الاشارة اليه ، ص ٨٧ - ٩٢ .
 (٢٥) راجع P. Nosko and M. Poliakov, *The Currency Monopoly and the USSR's International Accounts* (Den'gi i kredit, 1967, No. 10). =

ويعنى احتكار الدولة الاشتراكية للنقد الاجنبى تركيز عمليات الدفع والائتمان التى تتم بالنقد الاجنبى او بوسائل الدفع الاخرى التى تقيم مباشرة بهذا النقد فى يد هيئات تخصصها الدولة لذلك هى بنك الدولة وبنك التجارة الخارجية ، وحدها دون غيرها . وعلى هذا فان احتكار النقد الاجنبى انما ينصب على كافة القيم الاتية : ١ - العملات الاجنبية ومستندات الدفع المحرر بهذه العملات ٢ - الذهب والنفضة والبلاطين ايا كان شكلها ، ٣ - القيم المالية الاجنبية من اسهم وسندات وقسائمها (٢٦) .

ويرتب على احتكار الدولة للنقد الاجنبى عدة نتائج اهمها ما يأتى :

١ - التزام كل من يحصل على أية قيمة من القيم التى ينصب عليها الاحتكار والمشار اليها حالامن المشروعات والمؤسسات وغيرها من الهيئات التابعة للدولة خلال مدة محددة من حصوله عليها بتبليغ بنك الدولة بذلك ، ومن ثم يمكن للبنك فى كل وقت ان يعرف بالضبط ما يمتلكه الاقتصاد القومى من نقد اجنبى .

٢ - التزام كل من يمتلك أية قيمة من القيم المشار اليها من الافراد بالاقرار عن ذلك لدى البنك وبيعها اليه وفقا للاسعار التى يحددها لها .

٣ - تولى بنك الدولة وبنك التجارة الخارجية وحدهما عمليات التحصيل والدفع التى تتم بالنقد الاجنبى مع العالم الخارجى .

٤ - ضمان كفاءة تخطيط النقد الاجنبى وفعالية تعبئة موارد الدولة من هذا النقد لخدمة احتياجات الاقتصاد القومى الاشتراكى (٢٧) .

واحتكار النقد الاجنبى وظيفه سلبية تتلخص ، كما هى الحال بالنسبة الى احتكار التجارة الخارجية ، فى حماية الاقتصاد الاشتراكى فى مجال العلاقات

«Problems of Economics» New York, vol. XI, No. 4, August 1968, pp. = 36 - 37, also in Nosko (P.) et Poljakov, **Le monopole des changes et les règlements internationaux de l'U.R.S.S.** (Den'gi i kred., 1967, No. 10), « l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est », vol. IX, No. 4, 1968, p. 919; Mirko Svoboda, **Foreign Exchange Monopoly and Foreign Exchange Legislation in Czechoslovakia**, State Bank of Czechoslovakia, Praha, 1968, pp. 20 - 21; Ajzenberg (I.), **Problèmes du monopole de l'Etat du change en U.R.S.S.** (Den'gi i kred., 1961, No. 5), « l'U.R.S.S. et les pays de l'Est » No. 2, 1962, pp. 126.

Svoboda, Foreign, op. cit., p. 3; Nosko and Poliakov, **The** (٢٦) راجع
Currency..., op. cit., p. 36, Ajzenberg, **Problèmes...**, op. cit., p. 126;
Questions..., op. cit., p. 122.

Hans Spiller, **Valutamopol und Internationale Finanz-** (٢٧) راجع فى التناميل
beziehungen, Staatsverlag der Deutschen Demokratischen Republik,
Berlin 1963, pp. 63 - 90.

المالية الدولية من الآثار الضارة التي قد تتسبب فيها الازمات التي تقع في الاسواق الرأسمالية العالمية وكذلك من آثار تدهور موازين مدفوعات الدول الرأسمالية وما قد يحدث من تغيرات في قيم عملاتها . لكنه توجد بطبيعة الحال الى جانب هذه الوظيفة السلبية وظائف ايجابية متعددة لاحتكار النقد الاجنبي . فمن الملاحظ قبل كل شيء انه لا توجد أية حاجة لحماية الاقتصاد الاشتراكي فيما يتعلق بعلاقاته مع الدول الاشتراكية الاخرى . وهذا امر واضح ، فالوحدة السياسية والايدولوجية التي تجمع ما بين هذه الدولة بالاضافة الى سيادة الملكية الاجتماعية أو الاشتراكية لوسائل الانتاج فيها والتخطيط الاقتصادي الذي تسير عليه كفيلة كلها بعدم وقوع اضرار من احدى الدول الاشتراكية على الاقتصاد القومي لدولة اشتراكية اخرى . ولهذا فان وظيفة احتكار النقد الاجنبي في مجال العلاقات مع الدول الاشتراكية انما تتحصل في استخدامه كوسيلة للمساعدة والتعاون والتبادل ما بين هذه الدول وبالتالي لزيادة القوة الاقتصادية لكل دولة اشتراكية على حدة وللنظام الاشتراكي العالمي ككل . فضلا عن هذا فانه يتعين على احتكار النقد الاجنبي أن يسهل على قدر الامكان تبادل السلع والخدمات وتنمية التعاون ما بين الدول الاشتراكية وبين دول العالم غير الاشتراكي في اطار سياسة التعايش السلمى وأن يكفل رقابة الدولة على مختلف صور المبادلات الاقتصادية مع هذه الدول . ويضاف الى هذا أن احتكار النقد الاجنبي يعد شرطا لا غنى عنه لنجاح تخطيط التجارة الخارجية ولبلوغ الغايات التي يستهدفها الاقتصاد الاشتراكي من هذا التخطيط، مثله في ذلك تماما مثل احتكار التجارة الخارجية . واخيرا ، وبصفة عامة فان احتكار النقد الاجنبي يساهم بشكل ايجابي في تنمية القوى الانتاجية للاقتصاد الاشتراكي وذلك عن طريق تركيزه لوسائل الدفع في يد الدولة واستخدامها على نحو مخطط للاسراع في معدل تنمية الاقتصاد القومي (٢٨) .

ويتضح مما تقدم أن احتكار النقد الاجنبي انما يرتبط بعلاقات وثيقة باحتكار التجارة الخارجية ، فوجود الاحتكار الاخير هو شرط اولي لتحقيق الاحتكار الاول . لكن ذلك لا يعنى على الاطلاق امكان التوحيد ما بين هذين النوعين من الاحتكار، فلكل منهما نطاقه الخاص وطابعه المميز . ففي حين يقتصر نطاق احتكار التجارة الخارجية على عمليات هذه التجارة سواء تعلقت بالسلع ام بالخدمات فان احتكار النقد الاجنبي لا يقتصر على هذه العمليات فحسب بل يمتد ليشمل بالاضافة اليها مجالات العلاقات الثقافية والدفاعية للدولة وكذلك العلاقات الشخصية للمواطنين مع الدول الاخرى وبصفة عامة كافة أنواع العلاقات التي تترتب عليها مدفوعات دولية بخلاف العلاقات التجارية الخارجية . وبطبيعة الحال فان الجزء الاكبر من علاقات النقد الاجنبي مع الدول الاخرى انما يرتبط بعمليات التجارة الخارجية التي يجريها الاقتصاد القومي مع هذه الدول . ومصداقا لهذا فان التجارة الخارجية لجمهورية المانيا

(٢٨) Svoboda, Foreign..., op. cit., p. 5; Spiller, Valutamonomopol..., راجع
a.a. O., S. 32-34; Nosko and Poliakov, The Currency..., op. cit., p. 37.

الديمقراطية تساهم فى الوقت الحاضر بحوالى ٩٢ الى ٩٣ فى المائة من علاقات النقد الاجبى لهذه الدول . وفى حين يخلق احتكار التجارة الخارجيه الشروط الضرورية والموضوعيه لادارة ورقابة العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الاشتراكى من وجهة النظر المادية فان احتكار النقد الاجبى يفعل الشيء نفسه . ولكن من وجهة النظر المالىه (٢٩) .

ويقوم بنك الدولة بدورها فى تطبيق مبدأ احتكار النقد الاجبى ، فهو يدير ، بالاسنراك مع بنك التجارة الخارجيه ، عمليات النقد الاجبى فى الدوله بما فيها الاحصائيات من الذهب والعملات الحرة والرصيد من اوراق النقد التى تصدرها البنوك المركزيه الاجبنيه . كذلك يدير البنك وسائل الدفع النقدية التى تقوم البنوك اجبنيه باياداعها سديه (٣٠) .

وقد نادت حركات الاصلاح الاقتصادى الحديثة فى الدول الاشتراكية فيما يتعلق بمبدأ احتكار النقد الاجبى بوجوب التخفيف من المركزية المطلقة فى تخطيط هذا النقد واستعماله ورقابته واعطاء المشروعات المتعاملة مع الخارج قدراً من الحرية فى هذا المجال وذلك باقامة النسب الصحيحة علمياً واقتصادياً بين المركزية واللامركزية فى هذا الصدد من أجل خلق امكانيات افضل بزياد حصيلة الاقتصاد القومى من النقد الاجبى . كذلك نادت حركات الاصلاح بأنه من الممكن تطبيق مبدأ احتكار النقد الاجبى بصور مختلفة ، وكلما توافقت الصورة التى يطبق بها مع الاوضاع والظروف التى يمر بها الاقتصاد القومى كلما امكن الاستفاده من هذا المبدأ وكذلك من سياسة النقد الاجبى استفادة كاملة

لكنه يبدو أن المرحلة التى تمر بها غالبية الدول الاشتراكية فى الوقت الحاضر من مراحل تنمية اقتصادياتها القومية وتطورها لا تزال تستلزم قدراً كبيراً من المركزية فى شئون النقد الاجبى وتستبعد تاسيس خطة النقد الاجبى وميزان المدفوعات للدولة على أساس القرارات التى تتخذها المشروعات الفردية العاملة فى الاقتصاد القومى الاشتراكى . ويرجع السبب فى ذلك الى استمرار حاجة هذه الدول الشديد الى النقد الاجبى من جهة والى وجود نظام الاثمان الحانى وما يسببه من اختلافات كبرى ما بين مستويات اثمان الكثير من السلع فى داخل الدولة ومستوياتها فى السوق العالمية من جهة أخرى . لكن ذلك لا يمنع من امكان اتباع كافة الاساليب التى من شأنها ايجاد دوافع اقتصادية ومادية كافية لحث المشروعات على تخفيض نفقاتها من النقد الاجبى وزيادة ايراداتها منه وأهمها بطبيعة الحال ربط مكافآت العاملين فى هذه المشروعات باسئانج التى

(٢٩) راجع Spiller, Valutamopol..., a.a. O., S. 23-24, 31, 32

Svoboda, Foreign..., op. cit., pp. 7-8

Questions..., op. cit., p. 123.

(٣٠) راجع

يحققونها في هذا المجال أخذاً في الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع وكذلك الإمكانيات الاقتصادية المادية والمالية المتوافرة له (٢١) .

وعلى أية حال عمدت كثير من الدول الاشتراكية في السنوات الأخيرة رغبة في تشجيع الصادرات بالعملات القابلة للتحويل إلى إعطاء المشروعات المصدرة علاوة مقدرة بهذه العملات وذلك وفقاً لقواعد أهمها ارتفاع نسبة العلاوة الممنوحة ارتفاعاً كبيراً في حالة الصادرات التي تزيد عن الكمية المحددة في خطة المشروع . وتبع النظام جديد طبق في تشيكوسلوفاكيا منذ عام ١٩٦٦ لا يرتفع نصيب المشروع من العملات الأجنبية في حالة نجاحه في القيام بالصادرات المذكورة فحسب أنه يتفاوت أيضاً وفقاً لنوع السلع المصدرة ووجهتها وماهية النقد الأجنبي الذي يبيع به المشروع هذه السلع . ويستطيع المشروع أن يستخدم العملات التي يحصل عليها بهذا الشكل من أجل تحسين الانتاجية فيه وذلك عن طريق شراء التجهيزات الفنية الأجنبية وبراءات الاختراع وغيرها وكذلك لمقابلة نفقات رحلات مهندسيه وممثليه وغيرهم من العاملين في الخارج ، ويستطيع المشروع ، وفقاً لقواعد محددة ، التصرف في هذه العملات على نحو مستقل وبأدنى قدر من تدخل السلطات المركزية في الدولة . وفي بولندا انشئ منذ عام ١٩٦٢ صندوق تديره وزارة التجارة الخارجية لتنظيم عملية منح المشروعات المصدرة قروضاً بالعملات الأجنبية لتمكينها من شراء الآلات والتجهيزات الحديثة التي تؤدي إلى زيادة انتاجها وتحسينه وبالتالي زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي (٢٢) .

(٢١) راجع Milan Petrov, **Foreign Exchange Planning under the Conditions of the New System of Planning and Management of the National Economy** (Finansi i kredit, 1966, No. 2), «Eastern European Economics», iasp, New York, vol. VI. No. 4, Summer. 1968, pp. 44 - 54.

(٢٢) راجع George Garvy, **Money Banking, and Credit in Eastern Europe**, Federal Reserve Bank of New York, 1966, pp. 94 - 95, 96 - 97.

وراجع في تفصيلات أخرى للإجراءات الحديثة التي اتخذت في هذا الصدد في تشيكوسلوفاكيا وغيرها من الدول الاشتراكية

Guertsovitch et Chamrai, l'Aspect..., op. cit., p. 17.

وراجع في التفصيلات المتعلقة ببولندا بعنة خاصة Stanislaw Raczkowski, **Export Incentives**, «Polish Perspectives», Warsaw, vol. X. No. 5, May 1967, pp. 13 - 15.

وراجع نيبا يتعلق بألمانيا الديمقراطية بصفة خاصة Gerkar Groete, **Problems of Foreign Trade in the German Democratic Republic**, «Economics of Planning», Oslo, vol. 6, No. 1, 1966, pp. 77 - 80.

الباب الثاني

تنظيم التجارة الخارجية

يتميز تنظيم فرع التجار الخارجية في الاتحاد السوفيتي ، وكذلك في غيره من الدول الاشتراكية الاخرى بصفة عامة ، بالفصل ما بين وظيفتين أساسيتين في هذا الصدد وقيام هيئات خاصة يتولى كل منهما . والوظيفة الاولى هي توجيه التجارة الخارجية ، اما الوظيفة الثانية فهي ممارسة هذه التجارة الفعلية . وهكذا يتم تنظيم التجارة الخارجية للاقتصاد الاشتراكي ، وهي تجارة تستند الى احتكار الدولة كما رأينا ، على أساس وجود هيئات توجيه التجارة الخارجية الى جانب هيئات ممارسة هذه التجارة .

وسنتولى دراسة كل من هذين النوعين من الهيئات في فصل مستقل ، ثم نتعرض في الفصل الثالث والآخر من هذا الباب للهيئات الاخرى الموجودة في مجال التجارة الخارجية . وستنصب دراستنا لتنظيم التجارة الخارجية بصفة رئيسية على الاقتصاد السوفيتي (٣٣) .

(٣٣) راجع في تنظيم التجارة الخارجية في ألمانيا الديمقراطية
Pryor, *The Communist...*, op. cit., Appendix C, pp. 245-252.

الفصل الأول

هيئات توجيه التجارة الخارجية

ينص الدستور السوفيتي على « أن توجيه التجارة الخارجية على أساس احتكار الدولة لهذه التجارة هو من اختصاص أعلى سلطات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » (مادة ١٤ فقرة هـ) . وهكذا فإنه توجد هيئات ثلاث تتولى مهمة توجيه التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي وهي : مجلس وزراء الاتحاد ، ووزارة التجارة الخارجية ، وأخيرا لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية مع الخارج . وسندرس فيما يلي هذه الهيئات بذلك الترتيب .

أولا : مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي :

يختص هذا المجلس ، باعتباره أعلى سلطة في جهاز الدولة الإداري ، باتخاذ أهم القرارات الخاصة بتجارة الدولة الخارجية سواء في مجال العلاقات الخارجية أم العلاقات الداخلية المتصلة بهذه التجارة . وكأعلى سلطة إدارية في الدولة يتولى هذا المجلس مهمة التوجيه العام لعلاقات الدولة التجارية وتنسيق العمل بين وزارة التجارة الخارجية ولجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية مع الخارج وكذلك بين هاتين الهيئتين وباقي وزارات وسلطات الاتحاد الأخرى . ويضع المجلس ، فوق هذا ، القواعد المنظمة لعمل كافة هيئات التجارة الخارجية في علاقاتها مع هيئات الدولة الأخرى . ويقوم المجلس ، اتباعا لمبدأ وحدة الخطة الاقتصادية القومية ، بإقرار خطة التجارة الخارجية وما يتصل بها من خطط أخرى مثل خطة النقد الأجنبي وخطة تسليم الموارد والتجهيزات الفنية الخاصة بالمشروعات والانشاءات التي تقام في الخارج بمساعدة الاتحاد السوفيتي . ويختص المجلس ، أخيرا ، بتحديد الهيئات التي يمكنها أن تمارس عمليات التجارة الخارجية بصفة مباشرة (٢٤) .

ثانيا : وزار التجارة الخارجية :

انشئت وزارة خاصة لتولى مهام التوجيه المباشر للتجارة الخارجية لأول مرة في جمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية الاشتراكية بمقتضى المرسوم الصادر في ١١ يونيو ١٩٢٠ ، في شأن « إدارة التجارة الخارجية المؤممة

(٢٤) راجع Autorenkollektiv, Der Aussenhandel..., a.a. O., S. 16-17.

وتبادل السلع المؤممة للجمهورية ، وذلك باسم « قوميسارية الشعب للتجارة الخارجية » . ويتكوّن الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٢٢ امتد نطاق هذا الرسوم وغيره من المراسيم المنظمة للتجارة الخارجية لهذه الجمهورية الى الاتحاد السوفيتى بكافة جمهورياته وانشئت « قوميسارية الشعب للتجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى » بهدف ادارة النشاط التجارى الخارجى للاتحاد باكملة على اساس احتكار الدولة للتجارة الخارجية . وما زال الامر الذى انشأ هذه الوزارة (رقم ١٠ لسنة ١٩٢٣) ساريا حتى الان مع بعض التعديلات والاضافات (٣٥)

وعلى رأس وزارة التجارة الخارجية يوجد الوزير الذى يتولى ادارة الوزارة على نحو عام ، وهو يعين بقرار من رئاسة مجلس السوفيت الاعلى ويعرض على المجلس نفسه فى اول اجتماع يعقده بعد صدور هذا القرار . والى جانب الوزير يوجد عدد من نواب الوزير الذين يتولون بعض الاختصاصات المحددة والذين يعينون بقرارات من مجلس وزراء الاتحاد . وتوجد فى الوزارة « هيئة جماعية » تتكون من الوزير نفسه ومن نوابه بالاضافة الى بعض كبار المسؤولين فى الوزارة . ويعين مجلس وزراء الاتحاد ايضا اعضاء هذه الهيئة . وتختص الهيئة بالنظر والبث فى كافة المسائل الجوهرية المتعلقة بسير العمل فى الوزارة وبخاصة مسألة تنفيذ خطط التجارة الخارجية . ويتولى الوزير بواسطة اوامر يصدرها تنفيذ ما انتهت اليه الهيئة من قرارات . وفى حالة وجود اختلاف فى الرأى بين الوزير وبين الهيئة فانه يتعين عرض الامر على مجلس وزراء الاتحاد .

وتشتمل وزارة التجارة الخارجية على الادارات الرئيسية الاتية : ١ - ادارة التخطيط الاقتصادية التى تتركز فيها كافة أعمال تخطيط التجارة الخارجية للهيئات التابعة للوزارة ، ٢ - اربع ادارة لتنظيم ومراقبة عمليات الصادرات والواردات من مختلف السلع والمواد ، ٣ - خمس ادارات للسياسة التجارية تختص باعداد مشروعات الاتفاقات والبروتوكولات المتعلقة بالتبادل السلمى مع الخارج ويتوجيه أعمال البعثات والوكالات التجارية السوفيتية فى الخارج ونشاط المستشارين والملحقين التجاريين بالسفارات والمفوضيات السوفيتية ، ٤ - عدد آخر من الادارات خاصة بالنقد الاجنبى والمالية وبالنقل والشئون القانونية والعقود وذلك بالاضافة الى الادارة المركزية للجمارك وادارة رقابة جودة السلع المصدرة (٣٦) .

وتمارس الوزارة مهامها واختصاصاتها فى داخل الاتحاد السوفيتى عن طريق اداراتها الرئيسية و وحداتها التنظيمية وعن طريق بعض المنظمات والمؤسسات التابعة لها واخيرا عن طريق مفوضى الوزارة الذين يوجدون فى

Ebenda, S. 13.

Ebenda, S. 19

(٣٥) راجع

(٣٦) راجع

مجالس وزراء الجمهوريات الاتحادية وفي المراكز الصناعية وفي الموانى . ويختص هؤلاء المفوضون كل فى نطاق عمله ، بالبت فى المسائل التى تدخل فى اختصاص وزارة التجارة الخارجية . وتدعو الحاجة الى وجود هؤلاء المفوضين بالنظر الى انه لا توجد فى كل الاتحاد السوفيتى سوى وزارة واحدة للتجارة الخارجية ، بمعنى انه لا توجد وزارات لهذه التجارة فى الجمهوريات الاتحادية (٢٧) .

وتعد البعثات التجارية السوفيتية فى الخارج ممثلة لوزارة التجارة الخارجية فى البلد الذى توجد فيه ، وهى تكون جزء لا يتجزأ من السفارة او المفوضية السوفيتية فى هذا البلد ويدير شئونها الممثل التجارى الذى يتمتع بمركز دبلوماسى . وتسهر البعثة على تنمية العلاقات التجارية وغيرها من العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى وبين البلد الموجود فيه كما تنظم وتراقب وجوه نشاط مؤسسات التجارة الخارجية السوفيتية وأعمالها فى هذا البلد . ومن حق البعثة ان تقوم نيابة عن المؤسسات والشروعات السوفيتية بابرام العقود التجارية مع شركات ومؤسسات البلد الذى يوجد فيه مقرها . وفى حين ان العقود التجارية التى تقوم بابرامها مؤسسات التجارة الخارجية لا تلزم سوى هذه المؤسسات نفسها فان البعثة التجارية تقوم بابرام العقود التى تلزم الدولة السوفيتية كلها . وبغضلا عن هذا تقوم البعثة التجارية بمراقبة وتحليل الاوضاع الاقتصادية والتجارية فى البلد الذى توجد فيه واستكشاف الفرص المتاحة لعمليات التصدير السوفيتية واعلام المشروعات الاجنبية بحاجات ومتطلبات التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى (٢٨) .

وتقوم وزارة التجارة الخارجية باعداد كافة الاجراءات ذات الطابع العام التى تساهم فى تنمية التجارة الخارجية للدولة والاشراف على تنفيذها ، وكذلك بتنظيم جميع وجوه نشاط مؤسسات التجارة الخارجية وغيرها من الهيئات التابعة للوزارة وراقبتها رقابة مباشرة والتنسيق فيما بينها . وهى تعد مقترحات بالحلول المناسبة لمسائل النشاط التجارى الخارجى الكبرى التى يختص باتخاذ القرارات فيها مجلس وزراء الاتحاد مثل انشاء مؤسسات التجارة الخارجية وعقد الاتفاقات التجارية وغيرها من الاتفاقات الاقتصادية مع الدول الاجنبية ، وباتخاذ القرارات بصفة نهائية فى المسائل التى تقع فى اختصاص الوزارة مثل القواعد المنظمة لعمليات تصدير المنتجات الى الخارج وعمليات شرائها من الدول الاجنبية . ومن المهام الاخرى المحدد لوزارة التجارة الخارجية اجراء المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الدولية وغيرها من الاتفاقيات الاقتصادية ، وتحضير خطة التجارة الخارجية من حيث

Ebenda, S. 18 - 19, 20.

(٢٧) راجع

Schwartz, *Russia's...*, op. cit., p. 581; Bettelheim, *PEcono-* راجع (٢٨)
mie soviétique op. cit., pp. 277 - 278, Autorenkollektiv, *Der Aussenhandel...*
a.a. O., S. 19 - 22

كميات السلع التى تتناولها هذه التجارة وانواعها والبلدان التى يتم التعامل معها ، وكذلك المشاركة فى وضع خطة النقد الاجنبى ، ورقابة نشاط الجمارك السوفيتية والموانئ البحرية وكذلك نشاط كافة الهيئات التجارية السوفيتية التى تعمل فى الخارج ، وتنظيم اعمال الهيئات التى تتولى عمليات شراء المنتجات فى الداخل تمهيدا لتصديرها وكذلك الهيئات التى تقوم بعمليات بيع المنتجات المستوردة ، واصدار اللوائح والتعليمات الملزمة المنظمة لكافة وجوه العمليات التى تتولاها مؤسسات التجارة الخارجية (٣٩) .

ثالثا : لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية مع الخارج :

تقوم هذه اللجنة بتوجيه جانب خاص من جوانب العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفيتى ، وهى ملحقة بمجلس وزراء الاتحاد . والمهام الرئيسية لهذه اللجنة هى اتخاذ كافة الاجراءات التى من شأنها تقوية وتعميق التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى وبين الدول الاشتراكية الاخرى وكذلك تلك الكفيلة باقامة وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية وضمن تنفيذ واجبات الاتحاد السوفيتى فى مجال التعاون الاقتصادى والمساعدة الفنية فى بناء المشروعات الصناعية والتجهيزات الفنية فى الخارج على افضل وجه ممكن . وتتولى اللجنة ، مثلها فى ذلك مثل وزارة تجاره الخارجيه ، اعداد المسائل التى يختص مجلس وزراء الاتحاد بالبت فيها وباتخاذ القرارات النهائية فى المسائل التى تدخل فى نطاق اختصاص اللجنة . وبالإضافة الى هذا تقوم اللجنة بمهمة توجيه وتنسيق اعمال الهيئات التى تتولى تسليم المصانع الكاملة والتجهيزات الفنية الاخرى للدول الاجنبية ورقابة تنفيذها لالتزاماتها وكذلك رقابة نشاط الخبراء السوفيتيين الذين يقومون بأعمال المساعدة الفنية فى الخارج . فضلا عن هذا فان اللجنة تدير أربع مؤسسات اقتصادية تابعة لها وتراقب اعمالها مراقبة مباشرة (٤٠) . وتختص هذه المؤسسات بعمليات تصدير التجهيزات الفنية وما يرتبط بها من عمليات استيراد والتى تدخل فى نطاق المساعدة الفنية للدول الاشتراكية وللدول النامية .

وعلى خلاف وزارة التجارة الخارجية فان اللجنة لا تملك اصدار القواعد المنظمة لعمليات التجارة الخارجية للمؤسسات التابعة لها . وعلى هذا فان ما تصدره الوزارة فى هذا الشأن لا يسرى فحسب على مؤسسات التجارة

(٣٩) راجع

Schwartz, Russia's..., op. cit., pp. 578 - 579; Autorenkollektiv, Der Aussenhandel..., a.a.O.S. 17 - 18; Bettelheim, l'Economie soviétique, pp. 274 - 275.

(٤٠) وتعرف هذه المؤسسات اختصارا بالاسماء الآتية :

Tjashpromexport, Prommaschexport, Technopromexport, Technoexport.

الخارجية التابعة لها بل أيضا على المؤسسات الاربع التابعة للجنة وبالتالي تختص الوزارة ، وليس اللجنة ، برقابة تنفيذ هذه المؤسسات لتلك القواعد .

وأخيرا فان اللجنة تمارس وجوه نشاطها في الخارج عن طريق مفوضين تابعين لها في السفارات والمفوضيات السوقية في البلاد الاجنبية (٤١) *

(٤١) راجع Autorenkollektiv, Der Aussenhandel., op. cit., a.a. O., S. 25,35.

الفصل الثانى

هيئات ممارسة التجارة الخارجية (مؤسسات التجارة الخارجية)

يقع عبء الممارسة الفعلية للنشاط التجارى للاقتصاد الاشتراكى على عاتق هيئات خاصة لذلك هى مؤسسات احتكار التجارة الخارجية التى يتحقق بواسطتها مبدأ احتكار الدولة الاشتراكية للتجارة الخارجية من الناحية العملية . ومكذا تكون هذه المؤسسات هى الواسطة ما بين المشروعات المنتجة ومؤسسات التجارة الداخلية من جهة والمشروعات والمؤسسات الاجنبية من جهة اخرى . وتختص كل مؤسسة بمباشرة العمليات التجارية فى فرع معين دون غيره من فروع التجارة الخارجية تنص عليه لائحته . وهناك مؤسسات تقتصر على التصدير وحده او على الاستيراد فقط ، وان كانت غالبيتها تتولى عمليات التصدير والاستيراد معا حتى ولو كان اسمها يدل على قيامها بالتصدير وحده او الاستيراد وحده . وتقوم المؤسسة بمباشرة نشاطها التجارى مع الخارج تبعا للخطة الموضوعية لها ولتقسيمات هذه الخطة بحسب المناطق الجغرافية او المناطق النقدية او البلدان ، وهى تباشره وفقا للاسس التجارية المادية آخذة فى الاعتبار اثمان المنتجات ودرجة جودتها وشروط الدفع والتسليم وغير ذلك . وللمؤسسات ممثلها الدائمين فى الدول الاجنبية ، وهم أعضاء فى البعثات التجارية لدى الدول الاجنبية السابق الاشارة اليها . ويتراوح عدد مؤسسات التجارة الخارجية ما بين ٢٥ ، ٣٥ مؤسسة فى كل من الاتحاد السوفيتى وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وما بين ١٠ ، ١٥ مؤسسة فى الدول الاشتراكية الاوروبية الاخرى (٤٢) .

وستتولى فيما يلى دراسة مؤسسات التجارة الخارجية فى نقاط ثلاث : الاولى فى تعريف المؤسسات ومركزها القانونى ، والثانية فى اهلية المؤسسات وهيكلها ومسئوليتها ، والثالثة والاخيرة فى العلاقة بين المؤسسات والاطراف الاخرى المتعاملة معها .

(٤٢) راجع فى قائمة بأسماء مؤسسات التجارة الخارجية واختصاصاتها وعناوينها فى الاتحاد السوفيتى وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا والصين
Nove and Donnelly, Trade..., op. cit., pp. 165 - 179

أولا : تعريف المؤسسات ومركزها القانوني :

ان مؤسسات التجارة الخارجية سواء كانت تابعة لوزارة التجارة الخارجية أم للجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية مع الخارج ، هي هيئات تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتدار وفقا لبدأ الاستقلال المالي . ويتربط على هذا أن تكون المؤسسة في تعاملها سواء في داخل الدولة أم خارجها شخصا قانونيا مستقلا في حقوقه وواجباته . وتنشأ المؤسسة بقرار من مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي بناء على اقتراح وزير التجارة الخارجية . وبعد انشاء المؤسسة يصدر الوزير لائحته ويعين رئيسها ونوابه . وبإصدار لائحة المؤسسة وبناء هيكلها يبدأ وجود المؤسسة كشخص قانوني مستقل . وتتبع هذه الاجراءات نفسها في حالة اعادة تنظيم المؤسسة بضمها الى مؤسسة أخرى أو بتقسيمها الى أكثر من مؤسسة وكذلك في حالة تصفيتها . ويتعين نشر قرارات انشاء المؤسسات واعداد تنظيمها ووصفيتها في مجلة الوزارة الرسمية وهي « التجارة الخارجية » .

وتتولى لائحة المؤسسة والتي تحدد مركزها القانوني استنادا الى التشريع المعمول به وتكملة له ، تنظيم هيكلها الداخلي وأيضا حقوقها وواجباتها في تعاملها في الداخل وكذلك في الخارج . ويجب ان يتم تعامل المؤسسة مع كافة الاطراف وفقا لنصوص هذه اللائحة . وتتناول لائحة المؤسسة بالتحديد مسائل متعددة أهمها اهليتها القانونية باعتبارها شخصا قانونيا مستقلا ، ووظائف المؤسسة في مجال التعامل التجاري المباشر وكذلك في مجال تنفيذ الاجراءات ذات الطابع العام التي تستهدف تنمية التجارة الخارجية بالنسبة الى قائمة محددة من السلع ، وحقوق المؤسسة ، ومقرها ، والوسائل المالية المملوكة لها ، وادارتها ، وكيفية تنظيم حساباتها وتوزيع الارباح التي تحققها ، وأساليب تحقيق اغراضها ، وغير ذلك من المسائل . وبطبيعة الحال فان لكل مؤسسة اسم تجارى مستقل بها ذو دلالة على طبيعة نشاطها . ومن حق المؤسسة وحدها ، ومن واجبها ايضا ، ان تستخدم هذا الاسم في كافة معاملاتها وكذلك في اوراقها وحساباتها وعقودها .

ويعنى مبدأ احتكار التجارة الخارجية بطبيعة الحال ان يقصر التعامل التجارى مع الخارج فيما يتعلق بالسلع الواردة في قائمة السلع التي تتضمنها لائحة احدى مؤسسات التجارة الخارجية على هذه المؤسسة وحدها دون غيرها . وقد يحدث ألا تقوم المؤسسة بنفسها بإبرام العقد مع الطرف الاجنبى بل تقوم بهذه المهمة البعثة التجارية السوفيتية الموجودة في هذا البلد ، وفي هذه الحالة فان مبدأ احتكار التجارة الخارجية إنما يعنى ان تقوم المؤسسة صاحبة

الشأن بكافة عمليات التصدير أو الاستيراد داخل الاتحاد السوفيتى المتعلقة بالسلع محل العقد المشار اليه . وهكذا تتولى المؤسسة اصدار التوصية الى المشروع المنتج بتصنيع السلع التى يتعين تصديرها وتدفع له اثمانها ، وفى حالة الاستيراد تقوم المؤسسة بتسليم المشروع أو مؤسسة التجارة الداخلية طالب السلع المستوردة هذه السلع وتتقاضى ثمنها منه وفقا لنصوص لائحة المؤسسة .

ويلاحظ انه يوجد فى الاتحاد السوفيتى استثناء من مبدأ احتكار مؤسسات التجارة الخارجية للنشاط التجارى الخارجى . ويتعلق هذا الاستثناء بهيئتين تتوليان عمليات تجارية محددة مع الخارج بواسطة مؤسستين مستقلتين وخاصة بهما ، وان كانت هاتان المؤسستان تخضعان لإدارة وزارة التجارة الخارجية ورقابقتها العامة . أما الهيئة الاولى فهى « المكتب الاتحادى لاستيراد المشايخ » والتابع لوزارة صناعة المواد الغذائية ، وأما الهيئة الثانية فهى « الاتحاد المركزى للجمعيات التعاونية الاستهلاكية » (٤٣) .

ومقر مؤسسات التجارة الخارجية هو موسكو ، وهى تخضع فى معاملاتها مع الغير للقوانين السوفيتية . ولمقر المؤسسة مغزى فيما يتعلق برفع الدعاوى ضدها ، وفى حالة عدم وجود نص فى القانون ولا اتفاق خاص على مكان معين ترفع فيه هذه الدعاوى فإنه يتعين أن ترفع فى مقر المؤسسة ، أى أمام المحاكم السوفيتية أو أمام لجنة تحكيم التجارة الخارجية بموسكو وذلك بحسب الاحوال . وتتبع كل من المحاكم واللجنة القوانين السوفيتية المختلفة المنظمة للإجراءات أمام المحاكم ولجان التحكيم وهى بصدد نظر الدعوى المرفوعة من مؤسسات التجارة الخارجية (٤٤) .

ثانيا : أهلية المؤسسات وهيكلها ومسئوليتها :

يتمتع الشخص القانونى أو الاعتبارى فى الاتحاد السوفيتى بأهلية قانونية خاصة ومحددة وليس بأهلية عامة مطلقة ، وهكذا يمكن للشخص القانونى أن يكتسب الحقوق وان يلتزم بالواجبات المتعلقة بالغرض الذى أنشئ من أجله وحده دون غيره . ويحكم الطابع المخطط للاقتصاد القومى الاشتراكى تلك الأهلية الخاصة التى تمنح لكل شخص قانونى يقوم بعمليات اقتصادية . وبالنسبة الى مؤسسات التجارة الخارجية بالذات فان أهليتها القانونية الخاصة انما تحددها قائمة السلع التى يتصب عليها نشاط المؤسسة والتى تتضمنها لائحته ، فمؤسسة استيراد الآلات مثلا لها الحق فى القيام بعمليات استيراد أنواع معينة من الآلات ليس من بينها أجهزة القياس التى تختص بها مؤسسة أخرى . وفى نطاق قائمة السلع التى تتضمنها لائحة المؤسسة فإنه

(٤٣) وتسمى مؤسسة الهيئة الاولى Skotoimport ومؤسسة الهيئة الثانية Zentrosojus (٤٤) راجع 35-38,47 a.a. O., S. Der Aussenhandel..., a.a. O., S. 35-38,47 Autorenkollektiv,

يمكنها القيام بعمليات التصدير والاستيراد معا حتى ولو كان اسمها يدل على أنها مؤسسة تصدير فقط أو استيراد فقط وذلك على النحو السابق الإشارة إليه . كذلك فإن المؤسسة تمارس نشاطها في السلع المحددة لها في كافة الاسواق الخارجية دون أية قيود اقليمية . ومع هذا فإنه توجد استثناءات قليلة من هذه القاعدة تتعلق بمؤسستان تقوم الاولى بصفة اساسية بممارسة عمليات التجارة الخارجية في السلع الاستهلاكية مع الصين ومنغوليا وأفغانستان وايران وتركيا واليمن فقط ، بينما تتولى الثانية كافة العمليات التجارية ما بين لينجراد وفنلندا . (٤٥)

ومن حق المؤسسة ان تقوم فضلا عن عمليات تصدير واستيراد السلع المنصوص عليها في لائحتها بكافة وجوه النشاط والعمليات المساعدة التي من شأنها تسهيل بلوغ اهدافها على افضل نحو ممكن . وبالإضافة الى العمليات التجارية البحت التي تتولاها المؤسسات فانها تقوم بدراسة اتجاهات الاسواق الاجنبية للسلع التي تتاجر فيها وتحللها وتعد البيانات الاقتصادية والاحصائية المتعلقة بهذه الاسواق للاستفادة منها في زيادة فعالية تجارتها . كذلك تساهم المؤسسة في الابحاث والدراسات المتعلقة بالشروط الفنية المختلفة للسلع التي تتاجر فيها بقصد رفع درجة جودتها (٤٦) .

وتنظم لائحة المؤسسة هيكلها وأجهزتها التي تتولى تحقيق نشاطها الاقتصادي عملا . ولكل مؤسسة رئيس ونواب للرئيس . ويتولى رئيس المؤسسة ادارتها وحده وفقا لمبدأ « وحدة الادارة » المعروف في الدول الاشتراكية ، وهو يقوم بواجباته في ادارة عمليات المؤسسة التجارية وفقا لنصوص اللائحة ، كما أنه مسئول تأديبيا ، وجنائيا وماديا اذا اقتضت الحال ذلك ، عن أعماله . ويمثل رئيس المؤسسة مؤسسته باعتبارها شخصا قانونيا في التعامل مع الغير . وتنصرف العمليات التي يقوم بها الى المؤسسة نفسها طالما كانت في حدود أهليتها الخاصة . أما نواب الرئيس فلكل منهم اختصاص معين يباشره وهم يتبعون لرئيس المؤسسة مباشرة . وتتكون المؤسسة من عدد من الادارات الوظيفية مثل ادارة التخطيط الاقتصادي وادارة ابحاث السوق وادارة الحسابات وغيرها وذلك بالإضافة الى عدة أقسام يتولى كل منها العمليات التجارية الفعلية لنوع معين من السلع التي تتعامل فيها المؤسسة . وتعتبر هذه الاقسام تنظيمات داخلية بحت وليس شخصيات قانونية مستقلة . ويمكن لرئيس القسم أن يوقع على العقود التي تبرمها المؤسسة نيابة عنها وذلك بتفويض يتلقاه من رئيسها . وعادة ما يكون لرئيس القسم حق التوقيع الثاني على عقود المؤسسة . ومن حق المؤسسة ان تفتح فروعها ومكاتب لها في داخل الاتحاد.

(٤٥) وتسمى المؤسسة الاولى Wostokintorg وتسمى المؤسسة الثانية Lenfintorg

Ebenda, S. 38 - 40

(٤٦) راجع في التفاصيل

السوفيتى وفى خارجه وكذلك الحق فى انشاء مخازن ومنشآت لادارة عملياتها . ولا تتمتع هذه الفروع بدورها بالشخصية القانونية وان كانت تتمتع بالاستقلال المالى أو المحاسبى (٤٧) .

وتضع الدولة تحت تصرف كل مؤسسة من مؤسسات التجارة الخارجية ، باعتبارها شخصا مستقلا يدار وفقا لمبدأ الاستقلال المالى ، جزء من الثروة القومية تحوزه وتستهمله فى تحقيق اهدافها . وعند انشاء المؤسسة يحدد لها رأسمال تنص عليه لائحتها ولا يقسم الى اجزاء . ويتكون رأس المال الثابت للمؤسسة من كافة الاشياء التى تزيد قيمتها عن خمسين روبلا والتى تصلح للاستخدام لمدة عام فأكثر . اما رأسمالها المتداول فيتكون من الاشياء التى لا تتجاوز قيمتها خمسون روبلا بغض النظر عن مدة استخدامها وكذلك من الاشياء التى تستخدم فى أقل من مدة عام بغض النظر عن قيمتها . وبطبيعة الحال فان رأس المال الثابت للمؤسسة لا يكون نسبة كبيرة من رأسمالها بالنظر الى انها تشتغل بأعمال تجارية ، وان كان رأس المال الثابت لبعض المؤسسات التى تقيم منشآت لتصنيف السلع او لاعدادها للتصدير او لتخزينها يمثل نسبة كبيرة الى حد ما من رأسمالها الكلى . ويترتب على استقلال المؤسسات القانونى والمالى وتمتعها بذمة مالية خاصة بها منفصلة عن الذمة المالية للدولة ألا تسأل الدولة عن التزامات المؤسسة وألا تسأل المؤسسة بدورها عن التزامات الدولة او المؤسسات والهيئات الاخرى . ويسرى مبدأ استقلال الذمة المالية لمؤسسة التجارة الخارجية كاملا فى مواجهة الاطراف الاجانب الذين تتعامل معهم المؤسسة . وتحدد لائحة المؤسسة ماهية اموالها التى يمكن التنفيذ عليها وذلك وفقا للقواعد العامة المنظمة للذمة المالية لمؤسسات الدولة . ولا يمكن التنفيذ على رأس المال الثابت للمؤسسة ، اما رأسمالها الجارى فيمكن التنفيذ عليه فيما عدا مواد التدفئة اللازمة لفترة ثلاثة شهور والنقود اللازمة لدفع مرتبات العاملين المستحقة وقت التنفيذ وكذلك لمدة الخمسة عشر يوما التالية . اما البضائع الموجودة لدى المؤسسة فلا يمكن التنفيذ عليها اذا كانت بضائع مستوردة لانها تعتبر مملوكة للمشروعات ولؤسسات التجارة الداخلية التى وكلت المؤسسة فى استيرادها لكنه يمكن التنفيذ على هذه البضائع اذا كانت معدة للتصدير لان المؤسسة انها تشتري هذه البضائع لنفسها من المشروعات المنتجة ومؤسسات التجارة الداخلية ثم تقوم ببيعها لحسابها الخاص ومن ثم تعد مملوكة لها (٤٨) .

ثالثا : العلاقة بين المؤسسات والاطراف الاخرى :

من الواضح أن مؤسسات التجارة الخارجية انما تقيم علاقات معنوعين من

Ebenda, S. 44 - 46

Ebenda, 42 - 44

(٤٧) راجع فى التفاصيل

(٤٨) راجع فى التفاصيل

الاطراف : الاطراف الوطنية ، أى الموجودة داخل الدولة ، والاطراف الاجنبية ، أى الموجودة خارج الدولة . ولا يثير تعامل المؤسسات مع الاطراف الاجنبية مشكلات تنظيمية تذكر وذلك على عكس الحال بالنسبة الى علاقاتها مع الاطراف الوطنية وبصفة خاصة المشروعات المنتجة فى مجال التصدير . وفيما يتعلق بالاطراف الاجنبية فان المؤسسة تتعامل فى الخارج اما مع مؤسسات التجارة الخارجية فى الدول الاشتراكية الاخرى واما مع المشروعات الخاصة ، غالبا ، او مشروعات الدولة ذاتها فى الدول الرأسمالية . وتخضع اجراءات وقواعد التعاقد الذى يتم فى الدول الاجنبية لتشريعات هذه الدول بطبيعة الحال .

أما بالنسبة الى الاطراف الوطنية لمؤسسات التجارة الخارجية فينبغى التفرقة بين الاطراف التى تتعامل معها المؤسسات فى مجال التصدير وتلك التى تتعامل معها فى مجال الاستيراد . واطراف المؤسسات فى مجال التصدير هى الهيئات والمشروعات المنتجة التى حددت لها السلطات المختصة ، سواء كانت اتحادية أم جمهورية ، واجبات مخططة بتسليم منتجات للتصدير . وفى مواجهة هذه الهيئات والمشروعات تقوم المؤسسات بإبرام عقود لتسليم المنتجات المذكورة كما هى الحال عادة فى التعامل ما بين الهيئات الاقتصادية المختلفة ، لكن ذلك يتم بعد أن تصدر اليها ما يعرف باسم « التوصيات الآمرة » لإنتاج السلع المطلوب تصديرها وتسليمها الى المؤسسة ، وهى توصيات ملزمة لتلك الهيئات والمشروعات كما يتبين من اسمها ويتعين أن تصدر المؤسسة هذه التوصيات الآمرة حتى توجد علاقة قانونية بينها وبين هذه الهيئات والمشروعات ، ذلك أن برامج إنتاج السلع المعدة للتصدير والتى تنقرر فى نطاق الخطة لا يترتب عليها اية التزامات قبل اصدار تلك التوصيات حتى لو كانت المشروعات التى ستقوم بإنتاجها وكذلك أنواع السلع التى ستنتج قد حددت تماما وبصفة نهائية . وإذا لم يكن المخططون قد فرغوا من وضع كافة الشروط والصفات التى يتعين توافرها فى المنتجات المعدة للتصدير فى الوقت المناسب فان مؤسسات التجارة الخارجية هى التى تتولى القيام بهذه المهمة وذلك قبل اصدار التوصيات الآمرة المشار اليها . وفى حالة ما اذا تعلق الامر بمنتجات خارج الخطة الموضوعه فان تحديد شروط ومواصفات السلع المطلوب إنتاجها من جانب المؤسسات يتم فى نفس الوقت التى تصدر فيه توصياتها الآمرة الى المشروعات المنتجة . أما فى مجال الاستيراد فان المؤسسات تقوم بعمليات الاستيراد باعتبارها وكالة تجارية بناء على توصيات من الهيئات التى لها الحق فى استيراد السلع والتجهيزات الفنية الاجنبية . وهذه الهيئات قد تكون الوزارات أو الإدارات الرئيسية للوزارات الاتحادية أو وزارات الجمهوريات أو ، أخيرا ، المشروعات المنتجة ومؤسسات التجارة الداخلية التى منحت حق الاستيراد بصفة مستقلة (٤٩) .

(٤٩) راجع Iscenko (A.), Rozenberg (M.), Zacepin (B.), *Les rapports* entre les organisations de Commerce extérieur de l'U.R.S.S. et les fournisseurs soviétiques de marchandises d'exportation (Vnesn. Torg., 1960, 6), « l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est », No. 2, 1961, pp. 114 - 116.; Autorenkollektiv, *Der Aussenhandel...*, a.a. O., S. 48 - 51.

وقد كان من بين ما استهدفته حركات الإصلاح الاخيرة فى الدول الاشتراكية خارج الاتحاد السوفيتى على الاخص ، هو ضمان اتصال المشروعات الصناعية المنتجة للتصدير بشكل ما بالاسواق الخارجية التى تصرف فيها منتجاتها وتنسيق العمل ما بين هذه المشروعات ومؤسسات التجارة الخارجية من أجل تحقيق هذه الغاية وكذلك من أجل خلق تعاون فيما بينها مستند الى أسس اقتصادية بحتة . ففي ألمانيا الديمقراطية مثلا أقر المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد فى يونيو سنة ١٩٦٤ « مبادئ تطبيق النظام الاقتصادى الجديد للتخطيط ولادارة الاقتصاد القومى فى فرع التجارة الخارجية » . وقد هدفت هذه المبادئ الى تحقيق تقارب ما بين المشروعات الصناعية ومؤسسات التجارة الخارجية بحيث تتحول هذه المؤسسات تدريجيا الى هيئات لتصريف منتجات المشروعات فى الخارج ولإمداد هذه المشروعات بما تحتاجه من منتجات اجنبية . وهكذا تصبح المؤسسات فى نهاية الامر مجرد فروع للمشروعات وتخضع لتبعية مزدوجة : لوزارة التجارة الخارجية من جهة ولاتحاد المشروعات الصناعية من جهة أخرى . ويلاحظ انه يوجد حوالى تسعون اتحادا من هذا القبيل فى ألمانيا . كذلك توقعت المبادئ المشار اليها التوسع بعض الشيء فى منح حق التعامل المباشر مع الاسواق الاجنبية لبعض المشروعات الهامة . وقد سبق ان رأينا ان مشروع كارل زايس للالات البصرية كان اول من أعطى هذا الحق من المشروعات المنتجة . وفضلا عن هذا فقد منحت المشروعات الصناعية الحق فى تصدير قطع الغيار التى تنتجها الى الاسواق الاجنبية مباشرة . واخيرا فقد قرر النظام الاقتصادى الجديد ان تقوم المشروعات الصناعية بالاشتراك مع مؤسسة التجارة الخارجية المختصة باعداد خطط التصدير على أساس تحقيق أقصى أرباحية ممكنة من النشاط التجارى مع الخارج (٥٠) .

أما فى تشيكوسلوفاكيا فقد استهدف حركة الإصلاح الاقتصادى فيما يتعلق بالعلاقات بين المشروعات المنتجة ومؤسسات التجارة الخارجية خلق أشكال جديدة للارتباط بين الصناعة والتجارة الخارجية وذلك بإنشاء « اتحاد » يجمع ما بين المشروع الصناعى ومؤسسة التجارة الخارجية المختصة التى تحتفظ باستقلالها الاقتصادى كاملا وقيام العلاقات فيما بينها على أساس من الارتباطات التعاقدية . ويتحصل شكل آخر من الأشكال الجديدة فى الحاق مؤسسة التجارة الخارجية بالمشروع الصناعى ، وان كانت المؤسسة ستخضع فى هذه الحالة لمدير المشروع ولوزارة التجارة الخارجية فى الوقت نفسه . وبالإضافة الى هذا فقد اتخذت عدة اجراءات اخرى لتحقيق تعاون أوثق ما بين الصناعة والتجارة الخارجية منها اشتراك ممثلين لمؤسسات التجارة الخارجية

(٥٠) راجع Du nouveau dans l'organisation et dans les méthodes de direction (Vnesn. Torg., 1965, 6), « l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est », vol. VII, 1966, No. 2, pp. 396 - 397; Groete, Problems..., op. cit., pp. 68 - 73.

فى مجالس المشروعات المنتجة والهيئات الاستهلاكية واشتراك ممثلين لهذه المشروعات والهيئات فى مجالس المؤسسات (٥١) .

وفى المجر كان اكثر اشكال التعاون بين المشروعات المنتجة ومؤسسات التجارة الخارجية انتشارا هو استخدام المشروعات للمؤسسات كوكلاء بالعمولة ، فالعقد يبرم باسم مؤسسة التجارة الخارجية لكن المشروع الصناعى هو وحده الذى ينصرف اليه العقد وهو الذى يتحمل بالتالى مخاطر عملية التجارة الخارجية . وتستحق المؤسسة عمولة تحسب على اساس معدلات متفاوتة . ويتحصل شكل آخر من اشكال العلاقات الجديدة بين الصناعة والتجارة فى قيام مؤسسة التجارة الخارجية بمهمة الوسيط فى اتمام العملية التجارية وحصولها فى مقابل خدماتها على نسبة محددة من ارباح العملية . واحيانا توزع مخاطر الانتاج والنشاط التجارى الخارجى ما بين المشروعات المنتجة ومؤسسة التجارة الخارجية وفى هذه الحالة فان ماقد يتحقق من ارباح يوزع ايضا ما بينها على أسس يتفق عليها فيما بين المشروع والمؤسسة (٥٢)

ولم يختلف الحال فى بولندا ورومانيا وبلغاريا كثيرا عنه فى المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والمجر بالنسبة الى اتباع اساليب واشكال جديدة فى نطاق حركات الاصلاح الاقتصادى الاخير فى تلك الدول من شأنها اقامة علاقات اوثق بين المشروعات الصناعية ومؤسسات التجارة الخارجية من جهة واثاحة فرص اكبر للمشروعات فى التعامل المباشر مع الاسواق الاجنبية من جهة اخرى (٥٣)

Du nouveau..., op. cit., p. 397. (٥١) راجع
Guertsovitch et Chamrai, L'Aspect..., op. cit., p. 15 (٥٢) راجع
Du nouveau..., op. cit., pp. 397 - 398; Guertsovitch et Chamrai, L'Aspect..., op. cit., p. 15 . (٥٣) راجع فى هذا

الفصل الثالث

هيئات اخرى فى مجال التجارة الخارجية

يعرف الاقتصاد الاشتراكى الى جانب هيئات توجيه التجارة الخارجية وهيئات ممارستها الفعلية هيئات اخرى تعمل ايضا فى فرع التجارة الخارجية وتقوم بمهام محددة فى تسيير النشاط التجارى . وستعرض لدراسة اهم هذه الهيئات وهى بنك التجارة الخارجية اولا ، والبنوك السوفيتية فى الخارج ثانيا ، ولجنة التحكيم للتجارة الخارجية ثالثا وأخيرا .

أولا : بنك التجارة الخارجية :

أنشئت فى غالبية الدول الاشتراكية الأوروبية خلال السنوات الستين بنوك متخصصة فى القيام بعمليات الدفع والائتمان وغيرها من العمليات المصرفية والنقدية المتعلقة بصاردات الاقتصاد القومى الى كافة دول العالم ووارداته منها وكذلك المتعلقة بالخدمات المتبادلة بين الاقتصاد القومى الاشتراكى والاقتصاديات القومية الاخرى . وهذه هى بنوك التجارة الخارجية . وبالإضافة الى هذا تقوم هذه البنوك بمنح الائتمان الى مؤسسات التجارة الخارجية لتمويل عملياتها التصديرية والاستيرادية وأيضاً الى بعض المشروعات الصناعية النخصصة فى الانتاج للتصدير . ويساهم كل بنك من بنوك التجارة الخارجية فى اتفاقات المقاصة متعددة الاطراف فى نطاق البنك الدولى للتعاون الاقتصادى .

وبالرغم من أن رأسمال بنوك التجارة الخارجية مملوك لعدد من الهيئات الرسمية بطبيعة الحال مثل وزارة المالية ووزارة التجارة الخارجية وبنك الدولة فان الدول الاشتراكية تعطى اهتماماً كبيراً لتقديم هذه البنوك الى العالم الخارجى على أنها تتبع فى تسيير أعمالها الاسلوب نفسه الذى تتبعه البنوك التجارية الخاصة المعروفة فى الدول الرأسمالية الغربية .

وقبل انشاء بنوك التجارة الخارجية كان البنك المركزى نفسه هو الذى يقوم بالعمليات المصرفية الخاصة بالتجارة وذلك بواسطة قسم خاص به هو قسم التجارة الخارجية . لكنه بانشاء بنوك التجارة الخارجية الغيت هذه الاقسام وحولت عملياتها الى البنوك الجديدة . وبطبيعة الحال فان العلاقة بين بنك الدولة وبنك التجارة الخارجية هى علاقة وثيقة ، وكقاعدة عامة فان رئيس بنك

التجارة الخارجية هو عضو في مجلس ادارة بنك الدولة كما أنه يوجد نوع من التبادل ما بين العاملين في كلا البنكين . وتعد رومانيا هي الدولة الاشتراكية الوحيدة التي لم تتبع هذا المنهج ولم تنشئ بنكا للتجارة الخارجية وبالتالي استمر بنك الدولة فيها في القيام بالعمليات المالية المرتبطة بالنشاط التجارى الخارجى .

وفي كافة الدول الاشتراكية التي أنشأت بنوكا للتجارة الخارجية فانه لازال لبنك الدولة دور هام فى مجال التجارة الخارجية ، لكنه دور غير مباشر ويتمثل فى الاشراف النهائى على وجوه السياسة المصرفية لبنك التجارة الخارجية وذلك فضلا عن اشتراكه المباشر فى تطبيق مبدأ احتكار النقد الاجنبى مع بنك التجارة الخارجية على النحو السابق الاشارة اليه .

وفي الاتحاد السوفيتى أعيد تنظيم بنك التجارة الخارجية (٥٤) فى عام ١٩٦١ وأعطى اختصاصات ومسئوليات واسعة فى تمويل عمليات التجارة الخارجية . وقبل ذلك كان البنك مسئولاً عن عدد محدود من عمليات النقد الاجنبى ليس لها طابع تجارى مثل السياحة والتعامل مع البعثات الدبلوماسية الاجنبية وغير ذلك ، أما وجوه النشاط المصرفى المتعلقة بالتجارة الخارجية فقد كان يقوم بها بانتظام القسم الخارجى ببنك الدولة . وهكذا كان بنك التجارة الخارجية قبل عام ١٩٦١ فى واقع الامر مجرد قسم خاص من أقسام بنك الدولة . وقد أعطت التغييرات التي حدثت فى ذلك العام لبنك التجارة الخارجية المسئولية الكاملة للقيام بكافة العمليات المصرفية الخاصة بالتجارة الخارجية وانتهى بذلك اختصاص بنك الدولة فى هذا المجال . ولا شك أن من أهم أسباب هذا التغير هو الزيادة البالغة التي طرأت على النشاط التجارى الخارجى للاتحاد السوفيتى منذ منتصف الخمسينات على وجه الخصوص . وقد نشر النظام الجديد لبنك التجارة الخارجية فى يناير ١٩٦٣ . وجدير بالذكر أن لبنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى ، وكذلك لبنك الدولة ، علاقات مصرفية منتظمة مع حوالى ألف مؤسسة مصرفية منتشرة فى كافة أرجاء العالم (٥٥) .

وفى بولندا صدر فى عام ١٩٦٤ نظام جديد لبنك التجارة (٥٦) أصبح بمقتضاه بنكا للتجارة الخارجية كما تقرر اختصاص البنك الجديد بكافة العمليات المصرفية المتعلقة بنشاط مؤسسات التجارة الخارجية مع جميع دول

Vnesktorgbank

(٥٤) ويسمى اختصاراً

Paul Gekker. The Soviet Bank for Foreign Trade and راجع (٥٥)

Soviet Banks abroad. A Note, «Economics of Planning», vol. 7. No. 2; 1967, pp. 183 - 186; Garvy, Money..., op. cit., p. 123; Nosko and Poliakov. The Currency..., op. cit., p. 38.

Bank Handlowy Warszawa

(٥٦) ويسمى

العالم . وقد نقل القسم الخارجى بينك الدولة لبولندا وجوه نشاطه فى هذا المجال والتي كان يتولاها حتى عام ١٩٦٤ الى البنك الجديد الذى يعتزم فتح عدد من الفروع له فى الخارج . وفى ألمانيا الديمقراطية بدأ بنك التجارة الخارجية (٥٧) عملياته فى يوليو ١٩٦٦ . ويبدو أن هذا البنك قد خلف بنك التجارة (٥٨) الذى تأسس فى فبراير ١٩٥٦ ، تماما كما حدث فى بولندا . وفى تشيكوسلوفاكيا انتهى تركيز كافة العمليات المصرفية على اختلاف أنواعها فى بنك الدولة وذلك بإنشاء بنك للتجارة الخارجية ، هو بنك التجارة لتشيكوسلوفاكيا (٥٩) الذى بدأ عملياته فى أول يناير ١٩٦٥ متوليا الوظائف المعتادة لبنوك التجارة الخارجية فى الدول الاشتراكية الأخرى . أما فى المجر فقد وجد بنك التجارة الخارجية (٦٠) . منذ وقت مبكر ، إذ تأسس هذا البنك فى عام ١٩٥٠ . وأخيرا فقد عرفت بلغاريا بنك التجارة الخارجية فى فبراير ١٩٦٤ وانتهى منذ ذلك التاريخ تولى بنك الدولة لبلغاريا العمليات المصرفية للنشاط التجارى الخارجى (٦١) .

ثانيا : البنوك السوفيتية فى الخارج :

لا يعتبر بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى هو البنك الوحيد الذى يتولى العمليات المصرفية المتعلقة بالنشاط التجارى الخارجى للدولة ، إذ تمتلك الحكومة السوفيتية بنوكا أخرى فى العالم الغربى تقوم هى أيضا بجانب من هذه العمليات مع دول هذا العالم وبمهام أخرى بالإضافة الى هذا . وأهم هذه البنوك اثنان : أحدهما فى لندن والأخر فى باريس (٦٢) . وتستخدم كل الدول الاشتراكية وكذلك كوبا التسهيلات التى توفرها هذه البنوك من أجل تنشيط وخدمة تجارتها الخارجية .

وفىما يتعلق بالبنك السوفيتى فى لندن (٦٣) فقد كان من مبدأ الأمر عندما أنشئ فى عام ١٩١١ مجرد مكتب تابع للبنك التعاونى بموسكو وأصبح فى عام ١٩١٧ وكيلا له ثم تحول فى عام ١٩١٩ الى بنك مستقل قانونا برأس مال ابتدائى قدره ربع مليون جنيه . وفى أكتوبر ١٩٦٣ فتح البنك فرعا له فى بيروت ، وهو يفكر فى الوقت الحاضر فى فتح فرع آخر له فى فرانكفورت . أما البنك

Deutsche Aussenhandelsbank A.G.

(٥٧) ويسى

Deutsche Handelsbank.

(٥٨) وكان يسى

Ceskoslovenska obchodni Banka

(٥٩) ويسى

Magyar Kuekereskedelmi Bank

(٦٠) ويسى

Garvy, Money..., op. cit., pp. 137, 145, 151, 157, 161. راجع

(٦٢) ومنذ عام ١٩٦٦ وجد بنك ثالث هام الى جانبها فى زيورخ هو

Voskhod Handelsbank A.G.

والكلمة هى بالطبع اسم مركبة الفضاء السوفيتية المعروفة ، وهى تعنى « شروق الشمس » باللغة الروسية . ومضلا عن هذا فانه يوجد بنك سوفيتى آخر فى طهران هو

Rusiranbank

(٦٣) ويسى

Moscow Narodny Bank Limited (Mosnarbank)

السوفيتي في باريس فقد أسسته في عام ١٩٢١ جماعة من المهاجرين الروس المعادين للثورة لكنهم لم يستطيعوا الاستمرار في ادارته الا لمدة أربع سنوات اشرته بعدها الحكومة السوفيتية في عام ١٩٢٥ (٦٤) .

وقد نمت أعمال البنكين المشار اليهما بسرعة كبيرة منذ أواسط الخمسينات نتيجة لنمو وتنوع التجارة بين الشرق والغرب منذ ذلك الحين وازدياد أهمية الأسواق النقدية الأوروبية . ويساهم البنكان في تمويل جانب من التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي وكذلك للدول الاشتراكية الأخرى ، ويكرس البنكان الجزء الأكبر من أموالهما لتمويل التجارة بين الشرق والغرب . ويستخدم البنكان كوكيلين في التحصيل وفي الدفع لمؤسسات التجارة الخارجية ولبنوك الدولة ولبنوك التجارة الخارجية في الدول الاشتراكية . وفضلا عن هذا يقوم البنكان بالعمليات المصرفية المعتادة مثلها في ذلك مثل البنوك الأوروبية المتخصصة في التجارة الخارجية ، وهما يتمتعان بسمعة مالية من الدرجة الأولى في الأسواق المالية الأوروبية . وبالإضافة الى هذا يقوم البنكان السوفيتيان بوظيفة أخرى هامة هي تصريف ما قد يرغب الاتحاد السوفيتي في بيعه من ذهب . ولما كانت لندن هي أهم سوق للذهب ومركز عمليات مجمع الذهب فان البنك السوفيتي في لندن هو الانسب بلاشك لتولى هذه المهمة (٦٥) .

ثالثا : لجنة التحكيم للتجارة الخارجية :

أنشئت هذه اللجنة في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٢ في شكل هيئة دائمة متخصصة للنظر والتحكيم في المنازعات التي تنشأ بسبب عمليات التجارة الخارجية وبصفة خاصة المنازعات ما بين المشروعات الأجنبية والهيئات الاقتصادية السوفيتية . وقد ألحقت اللجنة بغرفة التجارة السوفيتية . وتتدخل اللجنة في المنازعات التي يطلب طرفاها كتابة هذا التدخل ويقوم الطرف الذي تصدر اللجنة ضده قرارها بتنفيذ مقتضاه وذلك في المدة التي يحددها القرار . وفي حالة عدم قيامه بهذا من تلقاء نفسه فان اللجنة تعتمد الى تنفيذ قرارها جبرا وبقوة القانون . وفي عام ١٩٦٠ انضم الاتحاد السوفيتي الى الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بقرارات هيئات التحكيم الأجنبية وبتطبيقها وأصبحت نصوص هذه الاتفاقية سارية المفعول في الاتحاد السوفيتي اعتبارا من ٢٢ نوفمبر ١٩٦٠ .

وتتألف لجنة التحكيم السوفيتية من ١٥ عضوا من الاخصائيين في مشكلات التجارة الخارجية يعينون سنويا بقرار من رئاسة مجلس الغرفة التجارية

La Banque Commerciale pour l'Europe du Nord ويسمى (٦٤)
(Eurobank)

Les Banques de l'Union Soviétique en Europe (٦٥) راجع في التفاصيل
occidentale (Neue Züricher Zeitung, 7 — 5 — 1966), « Problèmes économiques », No. 961, 2 Juin 1966, pp. 29 - 31; Gekker, The Soviet... op. cit., pp. 186 - 197; Garvy, Money..., op. cit., pp. 107 - 108; Nosko and Poliakov, The Currency..., op. cit., p. 42.

الوطنية . وخلال ثلاثين عاما من وجود اللجنة أصدرت قراراتها فى حوالى ثلاثمائة نزاع ، وقد شهدت السنوات الاخيرة زيادة متواصلة فى عدد المنازعات الخاصة بالتجارة الخارجية ، كما أنها تشترك فى وضع مشروعات الاتفاقيات الدولية للتحكيم وتقيم علاقات متعددة مع لجان التحكيم الاجنبية للتجارة الخارجية . وتوجد هيئات مماثلة للتحكيم فى منازعات التجارة الخارجية فى الدول الاشتراكية الاخرى . وتعقد اللجان التابعة للدول الاشتراكية مؤتمرات من وقت لآخر للبحث فى الامور المشتركة فيما بينها (٦٦) .

(٦٦) راجع فى هذا

Genkin (D), **Les trentes ans de la Commission d'Arbitrage pour le Commerce extérieur** (Vnesn. Torg, 1962, 8), « l'U.R.S.S. et les Pays de l'Est », No. 3, 1963, p. 456.

الباب الثالث

تخطيط التجارة الخارجية

لا يزال تحقيق الوظائف الملقاة على عاتق التجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي يتطلب حتى الوقت الحاضر تخطيط النشاط التجارى الخارجى للاقتصاد القومى الاشتراكي تخطيطا مركزيا متوافقا مع الخطة الاقتصادية القومية ومع الاهداف المقررة للسياسة التجارية للدولة الاشتراكية . وسنتولى دراسة تخطيط التجارة الخارجية في فصلين : **الاول** في خطة التجارة الخارجية ، **والثانى** في خطة النقد الأجنبى .

الفصل الأول

خطة التجارة الخارجية

تشتمل دراستنا لخطة التجارة الخارجية على نقاط ست : تعريف خطة التجارة الخارجية أولاً ، وضرورة تخطيط التجارة الخارجية ثانياً ، ومبادئ تخطيط التجارة الخارجية ثالثاً ، وتحضير خطة التجارة الخارجية رابعاً ، وأقسام خطة التجارة الخارجية خامساً ، وتنفيذ خطة التجارة الخارجية سادساً وأخيراً .

أولاً : تعريف خطة التجارة الخارجية :

تعتبر خطة التجارة الخارجية برنامج عمل محدد للمبادلات التجارية ، سواء من حيث حجمها أم هيكلها ، التي ستنتم ما بين الاقتصاد القومى وبين العالم الخارجى تصديراً واستيراداً خلال مدة معينة وكذلك الكيفية التي ستنتم بها هذه المبادلات . وتتبع خطة التجارة الخارجية الخطة الاقتصادية القومية من حيث مدتها ، فهناك الخطة طويلة الاجل التي تتراوح مدتها ما بين خمسة عشر وعشرين عاماً والتي تقتصر على رسم الخطوط العريضة فحسب للنشاط التجارى الخارجى خلال هذه المدة . والى جانبها توجد الخطة موسطة الاجل ، وتعرف عادة بالخطة الخمسية وتتراوح مدتها ما بين ثلاث وسبع سنوات ، والتي تفصل الاهداف الكبرى التي يتعين تحقيقها فى مجال التجارة الخارجية فى نهاية مدتها . وأخيراً توجد الخطة السنوية ، وتعرف بالخطة الجارية عادة ، ومداتها عام واحد ، التي يتم فى نطاقها اتخاذ القرارات التفصيلية والمحددة فى مجال التجارة الخارجية للاقتصاد القومى . وهذه الخطة الاخيرة هى المقصودة عادة عند الكلام عن خطة التجارة الخارجية وعن تخطيط هذه التجارة دون تمييز .

والواقع أن تخطيط التجارة الخارجية ، وكذلك تخطيط النقد الاجنبى ، هو جزء لا يتجزأ من النظام العام للتخطيط الاقتصادى فى الاقتصاد الاشتراكى مثله فى ذلك تماماً مثل التخطيط المالى . وتحتمل الخطة الاقتصادية القومية التي تعبر عن الاهداف الواجب تحقيقها فى شكل مادى المقام الاول فى هذا النظام العام للتخطيط الاقتصادى . ولهذا السبب فان خطة التجارة الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطط مختلف قطاعات الاقتصاد القومى . وفى الحقيقة فان تلك الخطة انما تعبر عن احتياجات هذه القطاعات من الواردات وكذلك عن طاقاتها وامكانياتها الانتاجية للصادرات . وهكذا تتحدد الصادرات والواردات بصفة أساسية نتيجة لخطط الانتاج والاستهلاك والانشاءات الرأسمالية والتجارة الداخلية والنقل وغير ذلك من أقسام الخطة الاقتصادية القومية .

ومصدقا لهذا فان تخطيط عمليات التجارة الخارجية انما ينعكس في كافة الموازين المادية او السلعية الاساسية للخطة الاقتصادية القومية . ففي غالبية الموازين السلعية للسلع الهامة من كافة الانواع سواء كانت انتاجية أم استهلاكية ، صناعية أم زراعية ، يوجد بند للموارد من السلعة في الجانب الاول للميزان وهو جانب الموارد كما يوجد بند آخر للصادرات في الجانب الثاني للميزان وهو جانب التوزيع (٦٧) . أما ميزانية الدولة فانها تتضمن بندا في الايرادات هو الايرادات المتحصلة من الصادرات وبند آخر في جانب النفقات هو المدفوعات الخاصة بالواردات . وتشمل تلك الواردات وهذه الصادرات على السلع والخدمات معا . فضلا عن هذا فان ميزانا تركيبيا مثل ميزان القوة العاملة (٦٨) تنعكس فيه احتياجات وزارة التجارة الخارجية ومؤسساتها من اليد العاملة الفنية المتخصصة في القيام بعمليات التجارة سواء في داخل الدولة أم في خارجها وكيفية الوفاء بهذه الاحتياجات (٦٩) .

وتحتوى خطة التجارة الخارجية عادة على ثلاثة انواع من المؤشرات : مؤشرات اجبارية وأخرى توجيهية وثالثة اعلامية . ويقصد بالمؤشرات الإجبارية أو الملزمة اما الحدود الدنيا للكميات التي يتعين التعامل فيها مع الخارج ، وغالبا ما يعتبر تجاوز هذه الحدود بالزيادة أمرا مرغوبا فيه لانه يحقق المصلحة الاقتصادية للمجتمع ، واما الحدود العليا لهذه الكميات ، وفي هذه الحالة يكون من غير المرغوب فيه تجاوز هذه الحدود ، واما كميات ثابتة او محددة ، وفي هذه الحالة لا يكون من المرغوب فيه التغيير في هذه الكميات لا بالزيادة ولا بالنقصان . ومن المؤشرات الاجبارية في خطة التجارة الخارجية لتشيكوسلوفاكيا في الوقت الحاضر ما يلي ، ١ - كميات الصادرات الموجهة الى البلاد الاشتراكية . ٢ - أحجام الواردات من هذه البلاد مقسمة بحسب مؤسسات التجارة الخارجية المشتريية . ٣ - كميات الصادرات للبلاد غير الاشتراكية وكمية الواردات منها المخصصة لكفاية حاجات الانتاج . ٤ - حجم الآلات والتجهيزات الفنية المستوردة وقيمة المبالغ التي ستدفع فيها وذلك بالاضافة الى بعض المؤشرات الاخرى المتعلقة بخطة النقد الاجنبي (٧٠) .

(٦٧) راجع في كل ما يتعلق بالموازين السلعية مؤلفنا في « الاقتصاد الاشتراكي » السابق الإشارة اليه ، ص ١٩٨ — ٢٠٧ .

(٦٨) راجع في ميزان القوة العاملة مؤلفنا في « الاقتصاد الاشتراكي » المشار اليه ،

ص ١٨٤ — ١٨٨ .

Josep Berka, *Foreign Trade Plan and Foreign Exchange Plan and Their Significance*, Commercial Bank of Czechoslovakia, Praha, 1968, p. 1; M.Z. Bor, *The Organization and Practice of National Economic Planning in the Union of Soviet Socialist Republics, in Planning for Economic Development vol. II. Studies of the National Planning Experiences, Part 2, Centrally Planned Economies, United Nations, New York, 1965, p. 213.*

Berka, *Foreign...*, op. cit., pp. 5-6.

راجع (٧٠)

أما المؤشرات التوجيهية فتنصب على أمور معينة منها : ١ - الصادرات الكلية والواردات مقسمة بحسب المناطق المنفصلة العالمية أو المستقلة ٢٠ - حالة الميزان التجارى وميزان المدفوعات سواء مع الدول الاشتراكية أم مع الدول الرأسمالية ٣٠ - حجم الآلات والتجهيزات الفنية المستوردة من الدول الاشتراكية من أجل الاستثمارات الرأسمالية . وبعد أن توافق الحكومة على هذه المؤشرات ، وهى توافق أيضا وبطبيعة الحال على المؤشرات الاجبارية ، تتولى وزارة التجارة الخارجية ابلاغها على النحو المناسب للهيئات التابعة لها كى تنظم وجوه نشاطها الاقتصادى على أساسها فى كافة مستويات الادارة فيها وذلك حتى تتحقق مساهمتها فى تنفيذ الاهداف والنسب التى تحتوى عليها الخطة الاقتصادية القومية على أفضل نحو ممكن . وليس للمؤشرات التوجيهية أى طابع الزامى ، فهى لا تتضمن حدودا ملزمة كما هى الحال بالنسبة الى المؤشرات الاجبارية . ولهذا فانه يسمح لهيئات التجارة الخارجية بالابتعاد أو بالتجاوز عنها بعد اجراء الدراسات الضرورية مسبقا مع الاطراف التى تتعامل معها فى الداخل وفى الخارج . وقد يكون السبب فى هذا التجاوز هو تغير السياسة التجارية أو حدوث تطورات غير متوقعة فى اوضاع السوق أو فى الائتمان أو غير ذلك وبالرغم من هذا فانه يتعين على وزارة التجارة الخارجية أن تعمل على عدم الابتعاد كثيرا عن المؤشرات التوجيهية وأن تتضمن تنفيذ أهداف الخطة الاقتصادية على النحو المطلوب عن طريق قيامها بتحديد بعض المهام الخاصة للهيئات التابعة لها ووضع حدود لها يتعين مراعاتها .

وأخيرا فان للمؤشرات الاعلامية طابعا اختياريا بحيث يتحصل فى توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة والمفيدة الكفيلة بتوجيه وممارسة النشاط التجارى الخارجى على خير وجه ممكن . وتحقوى هذه المؤشرات الاعلامية بصفة خاصة على ما يأتى : ١ - معلومات وبيانات عن الاسس التى أقامت عليها مؤسسات التجارة الخارجية نشاطها فى فترة تحضير الخطة ٢٠ - تحليل لاتجاهات تطور بعض الظواهر الاقتصادية مثل الطلب والعرض والائتمان فى الاسواق الداخلية والخارجية ٣٠ - تحليل للتغيرات التى طرأت على تنوع السلع محل التجارة الخارجية وعلى هيكلها الاقليمى وعلى ائتمانها وغير ذلك من الامور المتصلة بهذه التجارة (٧٢) .

والواقع أنه لا يمكن اجبار مؤسسات التجارة الخارجية على اتباع طريقة معينة لتنفيذ المهام التى تلقىها الخطة على عاتقها فيما يتعلق بالمعاملات التجارية مع الاسواق الرأسمالية بالذات . ولهذا فان ما يرد فى القسم الخاص بالدول الرأسمالية فى خطة التجارة الخارجية من أسواق تصدر اليها المنتجات أو تستورد منها أو من عملات يتم على أساسها التعامل أو أساليب تتم على أساسها

عمليات البيع والشراء لا يعتبر ملزما لتلك المؤسسات ، بل توجيهها لها فحسب ، وذلك بالنظر الى الأوضاع والظروف المتغيرة دائما وفي اتجاهات مختلفة في كثير من الاحيان في الاسواق العالمية الرأسمالية (٧٣) .

ثانيا : ضرورة تخطيط التجارة الخارجية :

يحتم تخطيط التجارة الخارجية للاقتصاد القومي الاشتراكي أن تسيير هذا الاقتصاد نفسه انما يتم على نحو مخطط اتباعا لاساس جوهرى حتى الوقت الحاضر من اسس الاقتصاد الاشتراكي وهو النمو المخطط والمتناسب للاقتصاد القومي . وهكذا تكون الخطط هي الاساس الذى ينمو وفقا له الاقتصاد القومي ككل وكذلك فروعها المختلفة ، وهي خطط توضع فى ضوء الاهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية للدولة والتي تتولى تحديدها السلطات السياسية فى الدولة على أعلى مستوياتها . ولما كانت التجارة الخارجية هى جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي الاشتراكي ، فانه يبدو بوضوح أنه لا بد من نمو هذه التجارة الخارجية بدورها على اساس خطة توضع لها وتتوافق مع الخطة الاقتصادية القومية . وهكذا تكون ضرورة تخطيط النشاط التجارى الخارجى للاقتصاد الاشتراكي هى ضرورة موضوعية بحث .

لكن هذا ليس كل شئ فيما يتعلق بضرورة تخطيط التجارة الخارجية ، بل يضاف اليه أنه يتعين عند القيام بالنشاط التجارى الخارجى أن تؤخذ فى الاعتبار الأوضاع الاقتصادية فى مختلف فروع الاقتصاد القومي وكذلك أوضاع الاقتصاديات القومية الاجنبية وأن تتبع بدقة المبادئ التى تضعها الحكومة لسياسة الدولة التجارية تجاه مختلف دول النظام الاشتراكي العالمى وكذلك دول العالم الرأسمالى . ومن الواضح أنه لا يمكن اجراء التنسيق الضرورى بين المهام الاقتصادية والتجارية للمقاة على عاتق فرع التجارة الخارجية على هذا النحو ولا ضمان القيام بها على الوجه المطلوب الا عن طريق تخطيط هذه التجارة تخطيطا مركزيا .

ويضاف الى هذا كله أن واقع قيام الاقتصاديات القومية للدول الاشتراكية على أساس التخطيط الشامل فى الوقت الذى يتم فيه تحقيق الجزء الأكبر من العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الاشتراكي مع هذه الدول الاشتراكية الاخرى بالذات انما يدعو بدوره الى وجوب تخطيط التجارة الخارجية لهذا الاقتصادى الاشتراكي (٧٤) .

ويلاحظ أن تخطيط النشاط التجارى الخارجى للاقتصاد الاشتراكي ليس أمرا ضروريا فحسب ، بل هو امر ممكن موضوعيا ايضا . وتتبع هذه الامكانية

الموضوعية من وجود الاساس الجوهري للاقتصاد الاشتراكي ، وهو سيادة علاقات الانتاج الاجتماعية أو الاشتراكية فى المجتمع ، أيضا فى مجال التجارة الخارجية ومن وجود مبدأ احتكار الدولة لهذه التجارة والذي يتوافق مع ذلك الاساس الجوهري . والواقع أن هذا الاحتكار بتركيزه النشاط التجارى الخارجى فى مؤسسات خاصة لذلك دون غيرها إنما يعد شرطا اساسيا لتسيير التجارة الخارجية للاقتصاد الاشتراكي وتنميتها وفقا لخطة مركزية توضع خصيصا لها (٧٥) .

ثالثا : مبادئ تخطيط التجارة الخارجية :

هناك مبادئ عامة مستقر عليها يستند اليها تخطيط الاقتصاد القومى الاشتراكي من شأنها ضمان أدائه لدوره الحيوى فى تسيير هذا الاقتصاد من جهة وفى تنميته بسرعة من جهة أخرى . وهذه المبادئ يتعين مراعاتها بالطبع عند تخطيط التجارة الخارجية ، ولن نتعرض لها فى هذا المقام (٧٦) . أما ما يهمنى هنا بصفة خاصة فهى تلك المبادئ التى يجب أن يقوم عليها تخطيط النشاط التجارى الخارجى بالذات للاقتصاد الاشتراكي حتى يحقق هذا النشاط الغايات المرجوة منه على أحسن نحو ممكن وحتى تتمكن خطة التجارة الخارجية من أن تكتسب أكبر قدر ممكن من الفعالية .

وأول هذه المبادئ هو وجوب استناد خطة التجارة الخارجية لمقتضيات السياسة الاقتصادية والسياسية السائدة فى البلاد الاجنبية ، وبهذا يمكن لخطة التجارة الخارجية تحقيق أهدافها فى خدمة تطور الاقتصاد القومى وتنميته بسرعة . ومن هذه المبادئ أيضا وجوب أخذ المخططين للالتزامات الدولية الناتجة عن الاتفاقات التجارية طويلة الاجل وغيرها مع الدول الاخرى فى الاعتبار وهم بصدد تحضير خطة التجارة الخارجية وكذلك قيامهم بتقدير الموقف الراهن للاسواق العالمية وتطوراتها المتوقعة فى المستقبل تقديرا سليما قبل اتخاذ القرارات الهامة التى تشتمل عليها هذه الخطة حتى تستند تلك القرارات الى الازواح الحقيقية والظروف الموضوعية السائدة فى هذه الاسواق وبالتالي ضمان أن تكون خطة التجارة الخارجية خطة واقعية .

وبالنسبة الى تخطيط القسم الخاص بالدول الاشتراكية فى خطة التجارة الخارجية ، الذى سيأتى الكلام عنه بعد قليل ، فانه يتعين مراعاة تحقيق تنسيق أكبر دائما بين برامج الانتاج فى الدولة وبرامج الانتاج فى تلك الدول . ومن الواضح أن التجارة الخارجية هى الوسيلة التى يمكن بها إقامة تبادل تجارى ما

Berka, Foreign..., of, cit., p. 1; Nykryn, Der sozialistische..., a. a. O., S. 38

(٧٥) راجع

(٧٦) راجع فى مبادئ التخطيط الاشتراكي مؤلفنا فى « الاقتصاد الاشتراكي » السابق

الإشارة اليه ، ص ١٢٢ - ١٢٩ .

بين الدول الاشتراكية على أساس من تقسيم العمل الدولي الاشتراكي ومن التكامل الاقتصادي المخطط لهذه الدول . وفى هذا فان الخطط متوسطة وطويلة الاجل هى التى تكتسب مغزى أكثر من الخطط السنوية أو الجارية . أما عند تحضير هذه الخطط الأخيرة فانه تجب مراعاة تنفيذ ما تنص عليه الاتفاقات المعقودة مع الدول الاشتراكية الفردية بالنسبة الى عام الخطة .

أما تخطيط القسم الخاص بالدول الرأسمالية ، والذى سنتكلم عنه أيضا بعد قليل ، فانه يتعين أن يستند الى نتائج الابحاث التى أجريت على أسواق هذه الدول وأن يأخذ فى الاعتبار كافة العوامل الاقتصادية وتلك الخاصة بالسياسة التجارية المقررة مع هذه الدول . ويجب فى هذا الخصوص التفرقة بين أوضاع الدول الناشئة والتي مازالت فى أدوار نموها الاقتصادي الأولى من جهة وبين أوضاع الدول الصناعية المتقدمة من جهة أخرى .

ويتعين عند تخطيط التجارة الخارجية أيضا ضمان التناسب الصحيح ما بين الاهداف التى يتعين بلوغها فى نطاق الخطة متوسطة الاجل من ناحية وتلك التى تتضمنها الخطة السنوية أو الجارية من ناحية أخرى وذلك حتى تتحمل كل خطة سنوية بالمهام المناسبة وحتى تتحقق أهداف الخطة الخمسية كاملة بانتهاء خطة السنة الأخيرة فيها . كذلك يجب عند تحضير خطة التجارة الخارجية الاستفادة بالخبرات العلمية للعاملين فى هذه التجارة وفى مجال الانتاج التصديرى وأن يؤخذ فى الاعتبار الى جانب هذه الخبرات ما استحدثه التقدم الفنى فى الاسواق العالمية من أوضاع وظروف جديدة من شأنها التأثير فى النشاط التجارى الخارجى . وبطبيعة الحال فانه يلزم عند تحضير خطة التجارة الخارجية الاستناد الى النتائج التى حققتها الخطط التى تم تنفيذها فى السنوات الأخيرة. وايضا ما أمكن ملاحظته من نتائج الخطة التى يجرى تنفيذها فى وقت التحضير (٧٧) .

رابعا : تحضير خطة التجارة الخارجية :

تبدأ أعمال تحضير خطة التجارة الخارجية مع المرحلة الأولى لتحضير الخطة الاقتصادية القومية وتسير معها فى كافة مراحلها حتى ينتهى اعداد الخطتين بصفة نهائية فى نفس الوقت تقريبا . وهذا أمر مفهوم فى الواقع بالنظر الى الارتباط الوثيق السابق الاشارة اليه ما بين تخطيط الاقتصاد القومى وتخطيط التجارة الخارجية وتتبع أعمال تحضير خطة التجارة الخارجية نفس الاجراءات تقريبا التى يتبعها تحضير الخطة الاقتصادية القومية (٧٨) .

(٧٧) راجع Nykryn, Der Sozialistische..., op. cit., S. 82 - 83, Berka, راجع Foreign..., op. cit., p 1. 3-5

(٧٨) راجع فى فن واجراءات تحضير الخطط الاقتصادية القومية طويلة الاجل مؤلفنا فى « الاقتصاد الاشتراكي » السابق الاشارة اليه ، ص ١٤٨ - ١٥٢ ، وبالنسبة الى الخطط متوسطة الاجل راجع ص ١٦٢-١٦٩ ، وبالنسبة الى الخطط قصيرة الاجل أو السنوية أو الجارية راجع ص ١٧٥ - ١٧٩ .

ونقتصر هنا على بيان تلك الاجراءات الخاصة بتحضير خطة التجارة الخارجية بالذات .

وبطبيعة الحال فان لجنة الدولة للتخطيط هي التى تتولى تحضير خطة التجارة الخارجية وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية ومع بنك الدولة وبنك التجارة الخارجية ، وفى البداية ترسل اللجنة مشروعات الخطط الاولى التى تضعها فى شكل مؤشرات تقريبية الى وزارات الانتاج ووزارة التجارة وذلك قبل بداية عام خطة التجارة الخارجية موضوع البحث بحوالى ستة شهور . وعادة ما تقوم الوزارات باجراء عدد من التحديدات للمؤشرات التقريبية المذكورة قبل ان ترسل نزولا الى كل مشروع من المشروعات التابعة لها ما يخصه من هذه المؤشرات . وتقوم المشروعات المنتجة استنادا الى أهداف الانتاج المقررة لها بتقدير احتياجاتها من المواد الاولى والوسيطه ثم ترسل هذه التقديرات صعودا الى الوزارة التابعة لها التى تتولى عملية تجميعها والتنسيق فيما بينها وابلغاها الى لجنة الدولة للتخطيط . وبعد أن تقوم اللجنة بالتنسيق ما بين تقديرات كافة المشروعات ومواجهة احتياجاتها من المواد الاولى والوسيطه من انتاج المشروعات الوطنية على قدر الامكان تتضح امامها صورة اولية للواردات المطلوب استيرادها وكذلك للفائض من الانتاج الوطنى المعد للتصدير ، أى لخطة التجارة الخارجية للعام المقبل بعبارة أخرى .

وغالبا ما لا تكون هذه الخطة متوازنة ، اذ تزيد قيمة الواردات المطلوبة فى أغلب الاحوال عن قيمة الصادرات المتاحة . وبتابع طريقة التقريب المتتابع وبالإشتراك مع كل من الوزارات الانتاجية ووزارة التجارة الخارجية تتمكن اللجنة استنادا الى الاثمان المتوقعة للمنتجات المصدرة والمستوردة فى الاسواق الاجنبية من التقريب بين القيمة الاجمالية لكل من الواردات والصادرات وتحقيق التوازن بينهما اما عن طريق انقاص الواردات او عن طريق زيادة الصادرات او عن الطريقتين معا . ويتحقق التوازن بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات ، أى بتحقيق توازن الميزان التجارى ، تكون خطة التجارة الخارجية قد اكتملت بصفة نهائية وتقوم اللجنة بعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها . وبعد ذلك تعرض الخطة على المجلس التشريعى للموافقة عليها وعندئذ تصبح لها قوة القانون ، تماما كما هي الحال بالنسبة الى الخطة الاقتصادية القومية . وبعد ذلك تتناول وزارة التجارة الخارجية الخطة التى تصبح برنامج عمل ملزم لها وللمؤسسات والهيئات التابعة لها طوال مدة نفاذها (٧٩) .

(٧٩) راجع *The Main Features of the National Economic Planning in Hungary*, in *Planning for Economic Development*, vol. II : studies of National Planning Experience, part 2 : Centrally Planned Economies, United Nations, New York, 1965, pp. 56 - 57; Pryor, *The Communist...*, op. cit., pp. 58 - 59, Bettelheim, *l'Economie soviétique*, op. cit., pp. 281 - 284; Nove and Donnelly, *Trade...*, op. cit., pp. 21 - 23.

وراجع فى نموذج لتحضير خطة متوسطة الاجل (خمسية) للتجارة الخارجية للاقتصاد

خامسا : أقسام خطة التجارة الخارجية :

تنقسم خطة التجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي في واقع الامر الى عدد من الاقسام المتميزة يطلق على كل قسم منها اسم « خطة » أيضا . وبهذا تكون خطة التجارة الخارجية في الحقيقة عبارة عن عدد من الخطط الفرعية . لكن تبرز من بين هذه الخطط الفرعية خطة تعتبر بمثابة الخطة الرئيسية أو العمود الفقري لخطة التجارة الخارجية كلها وهي خطة الصادرات والواردات . وهي التي تقصد عادة عند الكلام عن خطة التجارة الخارجية بصفة مطلقة ودون تمييز . والى جانب هذه الخطة الرئيسية يوجد عدد من الخطط الثانوية . وستولى دراسة خطة التجارة الخارجية الرئيسية أولا ثم خطط التجارة الثانوية بعد ذلك (٨٠) .

١ - **خطة التجارة الخارجية الرئيسية :** تشتمل هذه الخطة كما سبق أن ذكرنا على هيكل الصادرات والواردات في شكل مادي للمدة التي توضع من أجلها الخطة ، أى لمدة عام في الخطط السنوية أو الجارية . وتنقسم هذه الخطة بدورها الى قسمين رئيسيين يطلق على كل منهما اسم خطة أيضا : قسم أو خطة التجارة الخارجية مع الدول الاشتراكية ، وقسم أو خطة التجارة الخارجية مع الدول الرأسمالية . ويرجع السبب في هذا التقسيم الى الاختلاف الجوهرى في الطابع السياسى والاقتصادى للعلاقات الاقتصادية للاقتصاد الاشتراكي مع باقى دول النظام الاشتراكي العالمى عنه لعلاقاته مع الدول الرأسمالية . وبطبيعة الحال فإنه ليس لهذا التقسيم أى مغزى جغرافيا ، بل ان مغزاه سياسى واقتصادى فحسب .

وتحتل خطة التجارة الخارجية مع الدول الاشتراكية المكان الاول وتعد اهم أقسام خطة التجارة الخارجية كلها وذلك بالنظر الى أن تجارة الاقتصاد الاشتراكي الخارجية مع الدول الاشتراكية الأخرى انما تحتل المقام الاول والاهم فى كافة علاقاته الاقتصادية الدولية . ومعروف أن التعاون الاقتصادى ما بين الدول الاشتراكية سواء فى مجال التخصص فى الانتاج أم فى مجال التبادل.

الاشتراكي

Wieslaw Rydyier and Ignacy Sachs. **On the Methodology of Long Term Planning in Foreign Trade**, in international Trade and Development theory and Policy, PWN, Warszawa, 1966, pp. 283 - 294.

(٨٠) ونشير هنا الى أن مؤسسات التجارة الخارجية تقوم ، كل فى نطاق اختصاصها ، بأعداد ما يعرف ببرامج الشراء والبيع بحسب البلدان ، وهى البرامج التى تحدد بالتفصيل الاجراءات الكيلة بتحقيق خطة التجارة الخارجية عملا والتي تعد برنامج العمل التنفيذى لكل مؤسسة . وهى تقوم بهذا الاعداد على أساس دراساتها للسواق الخارجية وبراعة المؤشرات الاجبارية لخطة التجارة الخارجية وكذلك الاتفاقات التجارية المعقودة مع الدول الأخرى ووجوب تحقيق توازن ميزان المدفوعات وغير ذلك من الاعتبارات . وتحول المؤسسات وهى بصدد اعداد البرامج أن يتم التنفيذ العملى لخطة التجارة الخارجية على أكمل نحو ممكن . وبأنكر الطرق والاساليب فعالية . راجع فى التفاصيل

Nykryn u.a., **Der Sozialistische...**, a.a. O., S. 91-96.

السلمى انما يتحقق بواسطة التجارة الخارجية . ومن الامور ذات الدلالة فى تجارة الاقتصاد الاشتراكى مع الدول الاشتراكية الاخرى انها تقوم فى الجزء الاكبر منها على أساس اتفاقيات طويلة الاجل تحدد لسنوات طويلة قادمة التزامات كل طرف بتسليم أنواع وكميات معينة من المنتجات الى الطرف الاخر . وفى حين تقتصر الاتفاقيات التجارية مع الدول الرأسمالية على الزام حكومات هذه الدول باعطاء التراخيص والتصاريح فحسب الخاصة بالسلع موضوع الاتفاق ، فان الاتفاقات مع الدول الاشتراكية انما تتعدى هذا الى الزام حكومات هذه الدول نفسها بتسليم المنتجات محل الاتفاقية ، فى هذا ضمانة كبرى لتنفيذ مقتضى هذه الاتفاقيات عملا . وفى داخل خطة التجارة الخارجية مع الدول الاشتراكية يوجد عدد من الاقسام الفرعية بمقدار عدد هذه الدول مما يسهل من تنفيذ هذه الخطة بالنسبة الى كل دولة على حدة . وبطبيعة الحال فان الاتفاقات المعقودة مع كل بلد هى الاساس الجوهرى فى اعداد القسم الخاص به فى الخطة (٨١)

أما خطة التجارة الخارجية مع الدول الرأسمالية فانها تمثل التوزيع الامثل للصادرات وكذلك للواردات الذى يمكن تحقيقه مع هذه الدول وكذلك الائتمان التى ستتم وفقا لها عمليات الصادرات والواردات . وتقوم هذه الخطة على أساس امكان تحقيق نفع متبادل من النشاط التجارى الدولى لكل طرف من الاطراف المشتركة فيه ، وهى تراعى عددا من الاعتبارات المتعلقة بالاسواق الرأسمالية . أهمها اتجاهات هذه الاسواق الحاضرة وتوقعاتها فى المستقبل وكذلك امكان حدوث تغييرات مفاجئة فيها تختلف كلية عما سبق توقعه وقت تحضير الخطة . ولهذا فان التقسيم الداخلى فى هذه الخطة لا يتم على أساس البلاد المنفردة كما هى الحال فى الخطة الخاصة بالدول الاشتراكية ، بل على أساس المناطق النقدية . وتساعد الاتفاقيات التجارية طويلة الاجل التى يعقدها الاقتصاد الاشتراكى مع الدول النامية على استقرار المبادلات التجارية معها وبالتالي مساعدتها على الاستمرار فى طريق نموها . وتعد هذه الاتفاقيات القاعدة التى تقوم عليها خطة التجارة الخارجية مع هذه الدول (٨٢) .

٢ - خطط التجارة الخارجية الثانوية : توجد الى جانب خطة التجارة الخارجية الرئيسية خطط أخرى ثانوية أهمها خطة الحصول على المنتجات المعدة للتصدير التى تقيد المشروعات الانتاجية الملزمة بانتاج سلع معينة تتولى مؤسسات التجارة الخارجية تصديرها . وقد سبق أن أشرنا الى دور «التوصيات الآمرة» التى تصدرها المؤسسات فى هذا الصدد . وهناك أيضا خطة تسليم المنتجات المستوردة والتى تحدد المشروعات والهيئات التى ستسلم السلع

(٨١) Berka, Foreign..., op cit., pp. 13-14; Nykryn u.a., راجع فى التفاصيل

Der Sozialistische..., a.a. O., S. 87-89.

(٨٢) Berka, Foreign..., op. cit., p. 15, Nykryn, Der راجع فى التفاصيل

Sozialistische..., a.a. O., S. 89 - 91.

التي تستوردها المؤسسات . وتفصل هذه الخطة عمليات التسليم من حيث تواريخها والكميات التي ستسلم في كل تاريخ وكذلك الغرض الذي ستستخدم من أجله السلع المستوردة وما اذا كان هو الاستعمال المحلي أم إعادة التصدير . وبالإضافة الى ذلك توجد خطة إعادة التصدير التي تهدف غالبا الى تحقيق التوازن التجارى مع دول معينة بالذات . وهناك أخيراً خطة الخدمات التي تتكون من جزئين : الأول خاص بالخدمات التجارية وتقوم بإعداده وزارة التجارة الخارجية ومؤسساتها والثانى خاص بالخدمات غير التجارية وتقوم بإعداده وزارة المالية (٢٨٣) .

سادسا : تنفيذ خطة التجارة الخارجية :

من البديهي أن تخطيط التجارة الخارجية للاقتصاد الاشتراكي ، مثله في ذلك مثل تخطيط الاقتصاد القومى ، لا يمكن أن يكتمل وأن يعطى أثره المطلوب الا عن طريق وضع خطة التجارة الخارجية موضع التنفيذ الفعلى وبذل العاملين فى هذه التجارة كافة الجهودات من أجل تحقيق هذا التنفيذ على أفضل نحو ممكن . وتبدو الاهمية القصوى لتنفيذ خطة التجارة الخارجية واضحة اذا علمنا أن جميع أعمال تخطيط هذه التجارة انما تهدف فى النهاية الى تحقيق نتائج معينة وأنه ما لم يتم تنفيذ الخطة الموضوعه عملا على أكفاً نحو ممكن فلن تتحقق هذه النتائج . ومن هنا يكتسب تنفيذ الخطة اهميته الكبرى . وبطبيعة الحال فان الاحكام العامة والمبادئ التي تحكم مختلف موضوعات تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية تنطبق أيضا ، بصفة عامة ، على تنفيذ خطة التجارة الخارجية . ولن نتعرض لهذه الاحكام فى هذا المجال (٨٤) ولكننا سنتناول هنا بالدراسة تلك الاحكام والمبادئ التي تتعلق بتنفيذ خطة التجارة الخارجية على وجه الخصوص .

ويتعين التنبيه منذ البداية الى أن وجود احتكار الدولة للتجارة الخارجية من شأنه بلا جدال تسهيل عمليات تنفيذ خطة هذه التجارة ، ومع ذلك فانه يثار بمناسبة تنفيذ خطة التجارة الخارجية بالذات أكبر قدر من الصعوبات التي تنشأ عند تنفيذ كافة الخطط الاقتصادية للاقتصاد الاشتراكي . ويرجع السبب فى هذا الى أن خطة التجارة الخارجية لا تتناول أطرافا وطنية فحسب بل أطرافا أجنبية أيضا ، وهكذا لا يتعلق الامر بمؤسسات التجارة الخارجية وبالمنتجات المنتجة الوطنية وحدها بل بمشروعات تابعة لدول أجنبية أيضا . واذا كان من الممكن التأكد من مباشرة الاطراف الوطنية لنشاطها وفقا للخطة الموضوعه فان الامر ليس كذلك تماما بالنسبة الى المشروعات الاجنبية . هذا فى حين أن الخطة الاقتصادية القومية انما تنصرف الى المشروعات والمؤسسات الوطنية فحسب .

(٨٣) راجع فى هذا Bor, *The Organization...*, op. cit., pp. 217; Pryor, *The Communist...*, op. cit., p. 253; Nykryn u.a., *Der Sozialistische...*, op. cit., p. 81.

(٨٤) راجع فى تنفيذ الخطط الاشتراكية مؤلفنا فى « الاقتصاد الاشتراكي » السابق

الإشارة اليه ، ص ١٣٧ - ١٤٢ .

ويضاف الى هذا أن مجال تنفيذ خطة التجارة الخارجية هو الاسواق العالمية وهى أسواق تتبع فى تطورها وتقلبها ، خاصة بالنسبة الى الاسواق الرأسمالية ، قوانينها اخاصة التى تنطبق دون أن يؤثر فى هذا مقتضيات الخطة التجارية الخارجية للاقتصاد الاشتراكى .

وسندرس تنفيذ خطة التجارة الخارجية فى نقاط ثلاث : كيفية تنفيذ الخطة أولاً ، ثم التعديلات فى الخطة اثناء التنفيذ ، وأخيراً الرقابة على تنفيذ الخطة .

١ - كيفية تنفيذ الخطة : تقوم وزارة التجارة الخارجية ومؤسساتها بعملية تنفيذ الخطة . وتعد الوزارة عقب اقرار خطة التجارة الخارجية من السلطات المختصة مباشرة برنامجاً للحصص والتراخيص سواء فيما يتعلق بالصادرات أم بالواردات وكذلك فيما يتعلق بالسلع والبلاد . وتأخذ الوزارة فى اعتبارها وهى بصدد اعداد هذا البرنامج ، الى جانب مؤشرات الخطة بطبيعة الحال ، امورا متعددة مثل القدر المتاح من عملة البلد الذى ستستورد منه سلعة معينة اذا لم تكن هذه العملة قابلة للتحويل ، وحانة التبادل التجارى مع مختلف الدول والامكانيات المتاحة مع كل منها لاجراء أكثر أنواع المبادلات التجارية فائدة للاقتصاد القومى وغير ذلك . وهكذا تقوم الوزارة بدورها فى تنظيم عمليات التجارة الخارجية وتوزيعها على أفضل نحو ممكن . وتتولى الوزارة اعطاء التراخيص بالاستيراد أو بالتصدير الى مؤسسات التجارة الخارجية التابعة لها بناء على طلب هذه المؤسسات وذلك كلما أرادت هذه الاخيرة القيام فعلا بعملية استيراد أو تصدير معينة . وتعطى التراخيص المذكورة فى حدود الحصص المقررة لمختلف السلع ولمختلف البلاد وفقا للبرنامج الذى أعدته الوزارة . وهكذا يعتبر برنامج الحصص والتراخيص حجر الزاوية فى تنفيذ خطة التجارة الخارجية . وعندما تتلقى مؤسسات التجارة الخارجية التراخيص اللازمة فانها تستطيع مباشرة التنفيذ الفعلى للعملية التجارية موضوع الترخيص باجراء الاتصالات وابرام العقود اللازمة مع المشروعات المنتجة للسلع المعدة للتصدير أو المطلوب استيرادها وكذلك مع المشروعات الراغبة فى شراء هذه السلع فى الخارج أو فى الداخل بحسب الاحوال .

ولا تختلف العقود التى تبرمها المؤسسات مع المشروعات المنتجة فى الداخل بعد اصدار التوصيات الامرة المشار اليها فى طبيعتها عن تلك التى تبرم ما بين المشروعات المنتجة وبعضها أو ما بين هذه المشروعات ومؤسسات التجارة الداخلية طبقا لنظام توزيع الموارد المادية فى الاقتصاد الاشتراكى ، وهى تشمل على الشروط والالتزامات المتبادلة المعتادة فى هذا الشأن (٨٥) . وتبرم العقود ما بين المؤسسات والمشروعات المنتجة على أساس العملة الوطنية وحدها سواء تعلق الامر بمشروعات منتجة لسلع معدة للتصدير أم بمشروعات مستخدمة لسلع مستوردة . وهكذا تشتغل المشروعات الاولى

(٨٥) راجع فى نظام توزيع الموارد المادية والعقود التى تبرم ما بين المشروعات مؤلفنا المشار اليه ، ص ٢٢٣ - ٢٢٦ .

وفقا للأوضاع نفسها التي تشتغل فيها باقى المشروعات المنتجة وتمسك حساباتها بالعملة الوطنية وحدها دون أن يؤثر فى هذا أنها تنتج للتصدير ، وكذلك الحال بالنسبة الى المشروعات الثانية التي تملك حساباتها بالعملة الوطنية فقط مثل باقى المشروعات بغض النظر عن أنها تستخدم منتجات مستوردة . أما مؤسسات التجارة الخارجية فهي الوحيدة التي تنظم حساباتها بالعملة الوطنية وأيضا بالعملة الاجنبية فى الوقت نفسه ما دام أن تعاملها مع المشروعات فى الداخل سواء البائعة أم المشترية يتم على أساس العملة الوطنية وحدها فى حين يجرى تعاملها مع المشروعات فى الخارج ، بطبيعة الحال ، بالعملة الاجنبية لبلد المشروع الذي تباع له أو تشتري منه (٨٦) .

٢ - التعديلات فى الخطة اثناء التنفيذ : ان خطة التجارة الخارجية ، مثلها فى ذلك مثل اية خطة اقتصادية اخرى ، لا تعدو ان تكون برنامجا لاهداف محددة متناسقة يراد تحقيقها فى مدة مقبلة عن طريق مجموعة من الوسائل والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف . لكن الأوضاع المادية والظروف الموضوعية التي سيتم تنفيذ الخطة عملا فى ظلها قد تختلف اختلافا كبيرا أو صغيرا عن تلك التي توقعها المخططون اثناء تحضير الخطة مما قد يتعذر معه تنفيذ أهدافها على النحو المطلوب ، او على العكس مما قد يبدو معه انه يمكن تنفيذ هذه الاهداف وتجاوزها الى حد كبير . ومن هنا كانت ضرورة متابعة تنفيذ الخطة متابعة متصلة ومنظمة ، فى ضوء الأوضاع والظروف الحقيقية التي يتم فيها هذا التنفيذ ، وذلك حتى يمكن ادخال التعديلات عليها وفقا لما تمليه تلك الأوضاع والظروف ، وبقدر ابتعاد الظروف الفعلية عن توقعات المخططين اثناء تحضير الخطة تكون التعديلات فيها ملحة وجوهرية .

ولعل اهم توقعات المخططين التي تطرأ عليها تغيرات عادة بالنسبة الى تنفيذ خطة التجارة الخارجية هي الائتمان التي تتم على اساسها عمليات التجارة الخارجية مع الاسواق الرأسمالية سواء كانت ائمان ببيع الصادرات ام ائمان شراء الواردات . اما فيما يختص بالكميات سواء التي يتعين تصديرها او استيرادها فلا توجد عادة عقبات كبيرة تحول دون تنفيذها على النحو الذي توقعه المخططون . ويترتب على التغيرات فى الائتمان المشار اليها ما بين وقت تحضير الخطة ووقت تنفيذها الفعلى ، فى نفس الوقت الذي يجرى فيه التعامل بالكميات المقررة فى الخطة ، الا يتحقق التوازن ما بين القيمة الكلية للصادرات والقيمة الكلية للواردات ، اى توازن الميزان التجارى بعبارة اخرى . ولن تكون هناك صعوبة كبيرة اذا ما كان التغيير فى الائتمان فى صالح الدولة ، سواء فى شكل ارتفاع فى ائمان الصادرات ام انخفاض فى ائمان الواردات ، اذ ستكون القيمة الكلية للصادرات اكبر منها للواردات المقررة وسيحقق فائض فى الميزان التجارى .

(٨٦) راجع بصفة خاصة فى كيفية تنفيذ خطة التجارة الخارجية .
Bettelheim, l'Economie soviétique, op. cit., pp. 286 - 287.

لكن الصعوبة هي في تغيير الاثمان ضد صالح الدولة ، سواء فى شكل انخفاض فى اثمان الصادرات ام زيادة فى اثمان الواردات ، وبالتالي زيادة القيمة الكلية للواردات عنها للصادرات وتحقق عجز فى الميزان التجارى، وفى هذه الحالة يصبح برنامج الواردات مهددا بعدم التحقق على ماله من اهمية كبرى فى خطة التجارة الخارجية . وتميل الهيئات القائمة على تنفيذ الخطة الى عدم انقاص مقدار الواردات بغية الوصول الى التوازن بل الى اجراء تعديل فى برنامج الصادرات بالزيادة حتى يمكن الحصول على قيمة كلية لها كافية لتحقيق برنامج الواردات كاملا كما هو مقرر فى الخطة . لكن تحقيق هذه الزيادة ليس امرا سهلا دائما اذ لابد للتوصل الى هذا من اجراء تعديل فى خطط المشروعات المنتجة للسلع المعدة للتصدير وتوفير الامدادات المادية لها الكفيلة بتحقيق الزيادة المطلوبة فى انتاجها . ويتطلب الامر اذن لتعديل خطة التجارة الخارجية اتخاذ خطوات شبيهة بتلك التى سبق اتخاذها عند تحضير الخطة فى البداية والسابق الاشارة اليها . وهكذا لا تكفى مساهمة الجهات القائمة على تنفيذ خطة التجارة الخارجية لاجراء مثل هذه التعديلات فيها بل يلزم ايضا مساهمة الجهات المختصة بتحضير هذه الخطة ، اى لجنة الدولة للتخطيط بصفة خاصة .

اما اذا استدعت الاوضاع الجديدة التى يتم فى ظلها تنفيذ خطة التجارة الخارجية اجراء تعديلات ليس من شأنها المساس بتوازن الميزان التجارى مثل تغيير الاسواق التى تصدر اليها او تستورد منها السلع المختلفة فان الهيئات القائمة على تنفيذ الخطة ، اى وزارة التجارة الخارجية ومؤسساتها ، هى التى تقوم وحدها باجراء التعديلات الضرورية دون الرجوع الى هيئات تحضير الخطة . كذلك تستطيع الوزارة ان تدخل بعض التعديلات على الخطة مثل تكليف احدى المؤسسات بالقيام ببعض المهام التجارية التى كانت ملقاة على عاتق مؤسسات اخرى . وفى كافة الاحوال فانه يتعين على مؤسسات التجارة الخارجية ان تحتفظ بسجل دقيق لكافة التعديلات التى ادخلت على خطة التجارة الخارجية كل فيما خصها (٨٧)

٣ - الرقابة على تنفيذ الخطة : تكتسب الرقابة المنتظمة على تنفيذ خطة التجارة الخارجية ، اى متابعة قيام كل هيئة من هيئات ممارسة التجارة الخارجية بواجباتها المحددة فى الخطة اهمية كبرى مثلها فى ذلك مثل الرقابة على تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية . فهذه الرقابة هى وسيلة اكتشاف اى قصور قد يطرأ اثناء تنفيذ الخطة وكذلك ما قد يحدث من عدم تناسب او اختلال فى تحقيق مختلف اقسامها ، وبالتالي مساعدة الجهات المختصة على اجراء التعديلات المناسبة فى الخطة على النحو المشار اليه وذلك باتخاذ الوسائل والخطوات الكفيلة بازالة القصور وتحقيق التناسب فى اسرع وقت ممكن .

(٨٧) راجع Berka, Foreign..., op. cit., p. 16; Bettelheim, l'Economie sovietique, op. cit., pp. 285 - 287.

ويتعين ان تحدث هذه التعديلات فى الوقت المناسب قبل ان تتسبب التجارة الخارجية فى أحداث آثار سلبية على نمو الاقتصاد القومى . وهكذا تقدم رقابة تنفيذ خطة التجارة الخارجية افضل ضمان لاستمرار تنفيذها بنجاح .

على ان فوائد هذه الرقابة لا تتقف عند هذا الحد بل انها تساهم فى اكتشاف الامكانيات الجديدة المتاحة لرفع درجة فعالية عمليات التجارة الخارجية . والتي لم تدخل فى الاعتبار عند تحضير الخطة مما يمكن مؤسسات التجارة الخارجية من استغلال هذه الامكانيات وتحقيق المزيد من النفع للاقتصاد القومى بواسطة النشاط التجارى ايضا فان الرقابة على تنفيذ الخطة تقدم للمنظمين معلومات ثمينة وخبرات قيمة تساعد على اتقان تحضير خطط التجارة الخارجية فى المستقبل . كذلك فان هذه المعلومات والخبرات هى أدوات مساعدة لا غنى عنها لزيادة اربحية عمليات التجارة الخارجية التى تقوم بها مؤسسات التجارة الخارجية مستقبلا .

وفيما يخص انواع الرقابة على تنفيذ خطة التجارة الخارجية فانه توجد هنا ايضا الانواع الاربعة من الرقابة نفسها التى توجد فى مجال تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية وهى الرقابة العامة التى تقوم بها لجنة الدولة للتخطيط والرقابة الاحصائية التى يتولاها جهاز الاحصاء المركزى والرقابة السياسية التى يضطلع بها الحزب الشيوعى والاحزاب الحاكمة فى الدول الاشتراكية واخيرا الرقابة المالية التى يقوم بها كل من بنك الدولة وبنك التجارة الخارجية . ولن نتعرض هنا لتفاصيل هذه الانواع الاربعة من الرقابة (٨٨) . وانما نشير الى نوعين من الرقابة الخاصة بالتجارة الخارجية بالذات وهى الرقابة عن طريق تحليل الخطة والرقابة عن طريق مؤشرات اربحية التجارة .

وفيما يتعلق بتحليل الخطة فانه يمكن التمييز ما بين نوعين منه : التحليل الاحصائى الاقتصادى العام والتحليل الاحصائى الاقتصادى الخاص . ويقصد بالتحليل الاول اجراء بحوث حول ظاهرة واحدة او جانب معين من ظواهر او جوانب التجارة الخارجية وتطورها ، او تطوره ، خلال فترات قصيرة متعاقبة يوميا او اسبوعيا او شهريا ، من جهة واجراء ابحاث مركبة حول عدد من الظواهر او عدد من الجوانب معا فى نفس الوقت ولفترة طويلة قد تبلغ مدة الخطة كلها من جهة اخرى . اما التحليل الثانى فيقصد به القيام بابحاث حول مسألة معينة بذاتها من مسائل تنفيذ خطة التجارة الخارجية مثل استيراد تجهيزات فنية بذاتها او تحقيق خطة الصادرات والواردات مع بلد بعينه . وتتناول هذه البحوث المسألة موضوع البحث بدراسة مفصلة معتمدة على النتائج التى يتوصل اليها التحليل الاحصائى الاقتصادى العام . ويساهم تحليل

(٨٨) راجع فى هذه التفاصيل مؤلفنا فى « الاقتصاد الاشتراكي » المشار اليه ، ص

خطة التجارة الخارجية في ضمان تنفيذها على النحو المطلوب كما انه يشير الى طريق زيادة ارباحية عمليات التجارة الخارجية . وتعرف الدول الاشتراكية كلها هذا التحليل منذ سنوات عديدة . اما مؤشرات ارباحية عمليات التجارة الخارجية فهي عبارة عن معايير تقاس بها مدى ما تحققه كل عملية منها من فائدة وذلك في حدود المهام المحددة التي تتضمنها خطة التجارة الخارجية ، وهي تعد بهذا وسيلة فعالة لرقابة ما اذا كان تنفيذ الخطة يتم ياتباع افضل الطرق الممكنة لذلك (٨٩) .

Nykryn u.a., Der Sozialistische..., a.a. O., S. p. 96 - 99; راجع (٨٩)
Berka Foreign..., op. cit., pp. 32 - 33.

الفصل الثاني

خطة النقد الاجنبى

تتميز علاقات الاقتصاد الاشتراكي النقدية مع باقى دول العالم بانها علاقات مخططة ، ويطلق فى الدول الاشتراكية على الخطة التى تتناول المدفوعات الدولية للاقتصاد القومى اسم خطة النقد الاجنبى . وتشتمل دراستنا لهذه الخطة على موضوعات ثلاثة : تعريف خطة النقد الاجنبى أولا ، وهيكلك هذه الخطة ثانيا ، وتوازن الخطة ثالثا وأخيرا .

أولا : تعريف خطة النقد الاجنبى :

يقصد بهذه الخطة حجم المعاملات من النقد الاجنبى التى ستم ما بين الدول الاشتراكية والدول الاخرى خلال مدة مقبلة ، هى مدة عام بالنسبة للخطة السنوية او الجارية ، سواء تعلقت بايرادات تحصلها الدولة من الدول الاخرى أم بنفقات تدفعها لها . وتوضع هذه الخطة طبقا لانواع النقد ، أو العملات الاجنبية ، التى سيجرى على أساسها تعامل الدولة الاشتراكية مع الدول الاخرى . ولا تقتصر خطة النقد الاجنبى ، أو خطة المدفوعات الدولية ، على تلك المعاملات بالنقد الاجنبى التى تنتج عن النشاط التجارى الخارجى كما هو محدد فى خطة التجارة الخارجية ، بل انها تشتمل فضلا عن هذا ، وكما سنرى بعد قليل ، على كافة المعاملات الاخرى الناتجة عن وجوه النشاط غير التجارى التى تقع خلال مدة الخطة ، وان كانت المعاملات الاولى هى التى تمثل المقام الاول فى الخطة بطبيعة الحال . ويلاحظ ان خطة النقد الاجنبى لا تعد اوضح تعبير عن حجم العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة وعن هيكلها فحسب ، بل انها اداة هامة ايضا لتوجيه هذه العلاقات والتاثير فيها .

ويعد تخطيط النقد الاجنبى ، أو المدفوعات الدولية ، للاقتصاد الاشتراكي جزء لا يتجزأ من النظام العام للتخطيط الاقتصادى القومى ، وهو يرتبط على الاخص اوثق الارتباط بتخطيط التجارة الخارجية وغيرها من العلاقات الاقتصادية الخارجية للاقتصاد القومى .

والواقع انه لا يتصور امكان القيام بالنشاط التجارى والاقتصاد الخارجى على نحو مخطط اذا لم تكن العلاقات النقدية الناتجة عن هذا النشاط نفسه مخططة هى ايضا . والهدف الاساسى من تخطيط النقد الاجنبى هو تعبئة كافة

موارد الدولة من هذا النقد بغض النظر عن انواعه واستخدامها ارشد استخدام ممكن من اجل تلبية احتياجات نمو الاقتصاد القومي وتطوره المريع الى جانب الاحتياجات الثقافية وغيرها مع الخارج . ولهذا فانه يراعى عند وضع هذه الخطة تحقيق التوازن في المعاملات بالنقد الاجنبى مع الدول الاخرى في كروقت من الاوقات طوال مدة سريانها بحيث يتوافر دائما النقد الاجنبى اللازم للوفاء بالتزامات الدولة من هذا النقد الناتجة عن العلاقات التجارية وغير التجارية التى تباشرها مع الدول الاخرى .

وتساهم جهات متعددة فى تقديم البيانات والمعلومات التى تستخدم فى اعداد خطة النقد الاجنبى متبعة فى هذا التعليمات المنهجية العامة التى تصدرها لجنة الدولة للتخطيط فيما يتعلق بتحضير الخطة كلها وذلك الى جانب تعليمات منهجية خاصة تصدرها وزارة التجارة الخارجية فيما يختص بتحضير القسم التجارى من الخطة واخرى تصدرها وزارة المالية فيما يتعلق بالقسم غير التجارى منها . واهم الهيئات المشار اليها هى وزارة التجارة الخارجية ومؤسساتها التى تتولى تقديم بيانات النقد الاجنبى الخاصة بالعمليات التجارية التى ستقوم بها خلال عام الخطة وفقا لخطة التجارة الخارجية المقررة . والى جانب هذا توجد وزارة المالية التى تقدم البيانات الخاصة بمحاصلات الدولة من النقد الاجنبى وبنفقاتها منه المتعلقة ببعض العمليات غير التجارية ويمنع القروض للدول الاخرى وبالفوائد والاقساط المترتبة عليها . واخيرا هناك بنك الدولة وبنك التجارة الخارجية اللذان يتوليان تقديم البيانات الخاصة بايراداتهما من النقد الاجنبى وبمدفوعاتهما منه والناتجة عن بعض التحويلات النقدية غير التجارية .

وهناك عدد من المبادئ الثابتة التى تتضمنها التعليمات المنهجية المشار اليها والتى يتعين اعداد خطة النقد الاجنبى على اساسها . واهم هذه المبادئ هى :
 ١ - لا تظهر فى الخطة عمليات الاقتراض التى تتم فى صورة عينية ولا الهبات العينية ولا كافة صور التعويضات العينية ولا المبادلات التى تتم بطريق المقايضة .
 ٢ - انه تظهر فى الخطة كافة الايرادات والمدفوعات النقدية التى تتم مع الخارج سواء بالعملة الاجنبية او بالروبل ، وذلك لان الروبل يستخدم فى تسوية المعاملات فيما بين الدول الاشتراكية وبعضها .
 ٣ - ان الخطة تتضمن الايرادات والمدفوعات النقدية التى تتعلق بتسويات تتم مع العالم الخارجى وحده ، ومن ثم لا تظهر فيها المدفوعات التى تحدث ما بين الهيئات الوطنية وبعضها حتى ولو تعلقت بعمليات تمت مع العالم الخارجى .

وغنى عن البيان ان خطة النقد الاجنبى تصبح ملزمة قانونا لكافة الهيئات التى يتعين عليها تنفيذها وذلك حالما يتم اصداؤها بعد موافقة مجلس الوزراء

عليها ، مثلها في ذلك مثل الخطة الاقتصادية القومية وخطة التجارة الخارجية (٩٠) .

ثانيا : هيكل خطة النقد الاجنبي :

تتضمن خطة النقد الاجنبي ، كما رأينا ، جميع متحصلات او إيرادات الدولة ومدفوعاتهما او نفقاتها بالنقد الاجنبي المخططة خلال مدة عام مقبل . وتوضع هذه الخطة في شكل ميزان ذي جانبين أحدهما للنفقات والآخر للإيرادات من النقد الاجنبي ، وهي تنقسم الى قسمين رئيسيين : القسم التجاري والقسم غير التجاري . وتتناول هذين القسمين فيما يلي :

١ - **القسم التجاري** : وتتقوم باعداد هذا القسم ، وهو أهم القسمين الى حد بعيد ، وزاره التجارة الخارجية على أساس البيانات المقدمة من المؤسسات التابعة لها والمستندة مباشرة الى خطة الصادرات والواردات التي ستتولى هذه المؤسسات تنفيذها خلال العام المقبل . ويحتوي هذا القسم على خطتين فرعيتين هما خطة نفقات الواردات وإيرادات الصادرات وخطة الخدمات التجارية . وتمثل خطة النفقات والإيرادات الناتجة عن الواردات والصادرات من حيث الحجم والمغزى أهم جانب في خطة النقد الاجنبي كلها ، تماما كما ان خطة الصادرات والواردات هي مركز الثقل في خطة التجارة الخارجية كلها كما سبق ان رأينا . والواقع ان الخطة الاولى انما تعبر عن الوجه النقدي لصادرات الاقتصاد القومي ووارداته خلال عام الخطة في حين تعبر الخطة الثانية عن الجانب المادي لهذه الصادرات والواردات نفسها . اما خطة الخدمات التجارية فانها تضمن على الاخص نفقات النقل الخاصة بالبضائع خارج حدود الدولة ونفقات تخزينها خارج الحدود ايضا واقساط التأمين واعادة التأمين الخاصة بها والعمولات المدفوعة للوكالات الاجنبية ونفقات متعددة اخرى مثل تكاليف الكشف عن درجة جودة السلع والمدفوعات الخاصة بالتراخيص التجارية والعلامات المسجلة وتكاليف اقامة المعارض في الخارج وغيرها .

٢ - **القسم غير التجاري** : يحتوي هذا القسم بدوره على خطتين فرعيتين هما خطة المدفوعات غير التجارية وخطة العمليات المصرفية . وتتولى وزارة المالية اعداد الخطة الاولى على أساس البيانات التي تقدمها مختلف الوزارات والهيئات والمنظمات التي لها نشاط يرتبط بتحصيل أو بدفع نقد اجنبي . وتتضمن

Arnst Polak, *Balance of Payments and Balance of Property in Relation to Foreign Countries*, Ministry of Finance, Praha, 1968, pp. 1-3, 9-11; Bor, *The Organization...*, op. cit., pp. 215-216, 229-230, 230-231, Berka, *Foreign...*, op. cit., pp. 17, 23; *Questions...*, op. cit., p. 123; Garvy, *Money...*, op. cit., pp. 99-100; Spiller, *Valutamopol...*, a.a. O., S. 67.

بنود هذه الخطة النفقات والايرادات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية فى الخارج والبعثات الاجنبية فى الداخل والاشتراكات فى المنظمات الدولية التى تدفعها ميزانية الدولة والقروض والاقساط والفوائد التى تترتب عليها والنفقات والايرادات المتعلقة بالسياحة وبالتأمين واعادة التأمين والمواصلات وبعض الخدمات الاخرى غير التجارية وأخيرا التحويلات غير التجارية مثل التحويلات الفردية الخاصة والتركات وغيرها . أما خطة العمليات المصرفية فيقوم باعدادها بنك الدولة وبنك التجارة الخارجية وتتضمن بنودها نفقات البنكين وایراداتهما من النقد الاجنبى الناتجة عن عمليات تحويل العملة وعمليات القروض قصيرة الاجل وما يتعين دفعه من عملات حرة الحسابات المقاصد وذلك بالاضافة الى بعض العمليات المصرفية الاخرى .

ويعد الى جانب خطة النقد الاجنبى موجز لها ويقسم بحسب ما يسمى بمناطق العملات . وهكذا توجد ثلاث مناطق فى موجز خطة النقد الاجنبى : المنطقة الاولى وتشمل دول النظام الاشتراكي العالمى ، اى دول البنك الدولى للتعاون الاقتصادى بصفة عامة ، والمنطقة الثانية وتشمل الدول غير الاشتراكية التى توجد معها اتفاقيات مقاصة ثنائية ، والمنطقة الثالثة والاخيرة وتشمل الدول التى يتم التعامل معها بالعملات الحرة والقابلة للتحويل . وفى كل منطقة من هذه المناطق تقسم الخطة بحسب البلدان التى تشملها المنطقة (٩١) .

ثالثا : توازن خطة النقد الاجنبى :

يتعين ان تكون خطة النقد الاجنبى ، باعتبارها ميزانا للنفقات والايرادات من النقد الاجنبى ، خطة متوازنة بمعنى ان يتعادل جانبها وذلك كأي ميزان آخر . وتتم عملية تحقيق التوازن هذا اثناء اعداد الخطة . ولا توجد صعوبة فى الامر اذا كانت القيمة الكلية لكافة بنود النفقات تعادل القيمة الكلية لكافة بنود الایرادات ، ان يتحقق التوازن فى هذه الحالة من تلقاء نفسه دون اية حاجة الى التدخل باتخاذ اجراءات معينة . كذلك لا صعوبة فى الامر اذا كانت قيمة جانب النفقات اقل من قيمة جانب الایرادات ، اى ان يتحقق فائض فى الميزان ، اذ تتخذ فى هذه الحالة اجراءات معينة مثل اضافة الفائض الى الاحتياطي العام للدولة فى شكل ذهب عادة وعملات حرة احيانا ، او استخدام جزء من الفائض فى شراء سلع اضافية من الخارج ، او منح القروض الى بعض الدول الاجنبية ، ويؤدى هذا كله الى زيادة قيمة جانب النفقات . وقد تكون الاجراءات المشار اليها هى التقليل من الصادرات مما يؤدى الى انخفاض جانب الایرادات . وفى هذه الاحوال جميعها يتم تحقيق توازن الميزان او خطة النقد الاجنبى عن طريق اجراءات سهلة من شأنها تقوية مركز الاقتصاد القومى كما هو واضح .

(٩١) راجع

Polak, Balance..., op. cit., pp. 20 - 22; Berka, Foreign..., op. cit., pp. 18 - 22; Bor, The Organization..., op. cit., pp. 231 - 232.

أما إذا وجد المخططون أثناء إعداد خطة النقد الأجنبي أن القيمة الكلية لجانب النفقات أكبر من القيمة الكلية لجانب الإيرادات ، أى أنه يوجد عجز في الميزان ، فإنه يجب عليهم اتخاذ إجراءات معينة لازالة هذا العجز. لكن هذه الإجراءات ليست في سهولة الإجراءات التي تتخذ في حالة تحقيق الفائض . ومن هذه الإجراءات تخفيض جانب النفقات عن طريق انقاص الواردات من بعض السلع مما يؤثر في سير المشروعات المنتجة التي سبق أن طلبتها لحاجتها إليها إذا تعلق الأمر بسلع انتاجية أو يخل بالتوازن في مجال الدخل والنفقات النقدية للسكان السابق التوصل إليه إذا تعلق الأمر بسلع استهلاكية (٩٢) . ومن الإجراءات الأخرى التي يمكن اتباعها زيادة جانب الإيرادات عن طريق زيادة الصادرات من سلع معينة مما يحمل المشروعات المنتجة لها بأعباء جديدة لمواجهة الزيادة التي لابد منها في مستلزمات انتاجها ، وقد يكون من بين هذه المستلزمات سلعا ومواد أولية مستوردة مما يضعف من صعوبة تحقيق التوازن . ومن الإجراءات التي يمكن اتباعها الاقتراض من الخارج مما يؤدي إلى مديونية الدولة تجاه الدول الأخرى والتزامها بسداد ديونها في وقت ما في المستقبل في شكل منتجات وخدمات أو في شكل ذهب وعملات حرة تؤخذ من الاحتياطي . وأخيرا فإنه يمكن استخدام جزء من الاحتياطي الذي تملكه الدولة لتغطية العجز المتحقق في ميزان المدفوعات ، لكن هذا من شأنه أن يؤدي إلى انقاص قيمة هذا الاحتياطي وبالتالي اضعاف ضمانات الدولة ضد التقلبات التي قد تحدث في الأسواق الخارجية و ضد التطورات غير المتوقعة فيها والتقليل من الامكانيات المتاحة للاقتصاد القومي لسداد ما قد يطرأ من عجز جديد في ميزان المدفوعات في المستقبل . ويترتب على كافة هذه الإجراءات الصعبة تحقيق توازن خطة النقد الأجنبي أو المدفوعات الدولية للاقتصاد الاشتراكي (٩٣) .

(٩٢) راجع في ميزان الدخل والنفقات النقدية للسكان مؤلفنا في « الاقتصاد الاشتراكي » السابق الإشارة إليه ، ص ١٨٩ — ١٩٧ .

(٩٣) راجع Polak, Balance..., op. cit., pp. 11-16; Bor, The Organization..., op. cit., pp. 230, 232-233.